



PROVISIONAL

A/55/LV.31
9 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الواحدة والثلاثين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الخميس، ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فون فيشمير (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
نائب الرئيس: السيد كامندا والسيد كامندا (زائير)
(نائب الرئيس)

— خطاب صاحب السعادة السيد ج. و. س. دى. غرافت جونسون، نائب رئيس جمهورية غانا

المناقشة العامة [٩] / (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من:

السيد بوفا (هنغاريا)

السيد فريتاس د. وأمارال (البرتغال)

السيد بانغوي (جمهورية أفريقيا الوسطى)

السيد كورادين (هايتي)

السيد سيريتو كالدرون (بوليفيا)

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

خطاب صاحب السعادة السيد ج . و . س . دى غرافت جونسون نائب رئيس جمهورية غانا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية في جلسة بعد ظهر اليوم الى

بيان من صاحب السعادة السيد ج . و . س . دى غرافت جونسون نائب رئيس جمهورية غانا .

اصطحب سعادة السيد دى غرافت جونسون نائب رئيس جمهورية غانا الى المنصة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتشرف بأن ارحب بصاحب

السعادة السيد ج . و . س . دى غرافت جونسون نائب رئيس جمهورية غانا وأن ادعوه لكي يلقي خطابه أمام الجمعية العامة .

السيد دى غرافت جونسون (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان

المتحدثين الموقرين الذين سبقوني الى هذه المنصة قد هناؤك بحرارة على انتخابك لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . كما أشادوا وبحق بصفاتك البارزة كقائد ورجل دولة . ان وفد بلادى يود أيضا أن يعرب لكم ببالف السرور ، نيابة عن حكومة غانا عن أحر تهانينا بمناسبة انتخابكم كما يسعدنا ان نلاحظ بأنك تضطلع بهذه المهمة وأنت تتحلّى بالخبرة الواسعة والحكمة التي ميزت حياتك المهنية الطويلة . ونحن على يقين من أن حسن تصرفك وقدرتك وحكمك الصائب سوف يكون مكسبا كبيرا أثناء اضطلاعك بهذه المهمة . ان بلادك وبلادى تربط بينهما أواصر تاريخية من الود والاحترام المتبادل والتعاون المشمر . ونود أن نؤكد لك استعدادنا للتعاون بصدق معك أثناء اضطلاعك بمسؤوليتك الجسيمة .

ولقد كان من دواعي الفخر لو وفد بلادى أن يعمل تحت توجيهات سلفك المبجل شقيقنا السفير سليم أحمد سليم . ان قيادته الحاسمة والقديرة لمنظمتنا خلال السنة الماضية سوف نذكرها طويلا ونقرنها برئاسته . ان حسن ادارته لأعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة والدرجات الاستثنائية الثلاث كانت على مستوى تطلعاتنا . ولذلك نود أن نعرب لسلفك عن تقديرنا للعمل القيم الذى اضطلع به .

نود أيضا أن نعرب عن عميق شكرنا للسيد الأمين العام ولمعاونيه في الامانة لتفانيهم ، والتزامهم . فبدونهم لما كان بوسع منظمتنا أن تحقق الكثير .

أرجو أن تسمح لي بأن أحيي ذكرى شقيقنا الكريم الراحل سير سيريتس كاما رئيس بوتسوانا السابق فموته قد افتقدت بوتسوانا بل وأفريقيا كلها مواطننا بارزا ومستشارا حكيما ورجل دولة مخضرم كافح في ظروف صعبة وبشجاعة مع زعماء آخرين لدول المواجهة ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية ، والفصل العنصرى . ونيابة عن حكومة وشعب غانا نود أن نعرب عن تعازينا القلبية لوفد بوتسوانا ولحكومة وشعب بوتسوانا لهذه الخسارة الفادحة التي لا يمكن تعويضها .

أود أيضا أن ننتهز هذه المناسبة كي نحيي ذكرى الرئيس جوزيف بروز تيتو رئيس يوغوسلافيا الراحل . ان الرئيس تيتو كان رجلا دولة عالمي ، وسوف نتذكره طويلا لولائه الراسخ لقضايا السلام والتعاون الدولي . لقد كان احد المؤسسين ، وحتى وفاته أحد الدعامات الكبرى ، لحركة عدم الانحياز التي تلتزم بها بلادى . ان الرئيس تيتو قد ترك اثره على التاريخ الذى سيدوم طويلا .

ان انضمام دول جديدة الى عضوية منظمنا ، هو دائما مناسبة للاعراب عن سعادتنا وارتياحنا لأن هذا الحدث يبين تقدمنا نحو طابع العالمية الذي يجب ان تتمتع به هذه المنظمة . وبهذه الروح فان فاننا ترحب ترحيبا خاصا بجمهورية زمبابوى التي تحتل الآن المكان اللائق بها في أسرة الأمم بعد سنوات طويلة من القهر على يد نظام اقلية عنصرية .

اننا نحى شعب زمبابوى العظيم . ان تضحياته يجب ان تذكر من ينكرون الحرية على الآخرين بينما يتمتعون هم بها ، ان حق تقرير المصير لا يمكن انكاره الى الأبد .

ونود أيضا ان نرحب قلبيا باشقائنا وشقيقاتنا سانت فنسنت وجزر فرينادين بمناسبة انضمامها الى عضوية الأمم المتحدة ، ونحن على يقين من ان عضوية هاتين الدولتين الجديدتين سوف تثرى منظمنا العالمية وسوف تجعلها في موقف أفضل في خدمة قضايا الأمن والمساواة والعدالة والتقدم .

ان افريقيا المتحدة لا تعتبر انتصار زمبابوى فاية أو نهاية للكفاح التحررى في القارة . اننا عازمون على توجيه الضربة النهائية والقاضية للفصل العنصرى والتزمت والقهر . فما من موضوع قد نوقش بصورة عالمية مثل الفصل العنصرى وما من نظام اجتماعي نوقش مثل تلك النظرية الغربية التي اعلنت المنظمة العالمية أنها جريمة ضد الانسانية . وما من شك في أن الفصل العنصرى هو شر من الشرور ، كما أنه تهديد للأمن والسلم الدولى . انه عار ووصمة في جبين البشرية ، وهو أمر لا يمكن أن تتضارب الآراء حوله . ورغم ذلك فان بريتوريا ما زالت تواجه قرارات الأمم المتحدة باستهزاء ودون عقاب بفضل التأييد الاقتصادى والعسكرى الذى تحظى به حكومة الاقلية هذه من قبل بعض أقوى الدول الأعضاء في هذه المنظمة . ان نظام الفصل العنصرى ، قد طور قوته العسكرية الحالية وقدرته النووية عن طريق الشراء المباشر للألات والمواد من المتواطئين معه ، مما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة .

ان بوتوا يفخر بأن لجنوب افريقيا صناعة سلاح قوية لدرجة تمكنها من التغلب على أية مقاطعة دولية تفرض ضدها وتمكنها من خوض حرب تدهش من يعارضون سيطرة البيض في جنوب افريقيا . اننا في افريقيا على استعداد لأن نحارب بوتوا حتى النهاية رغم خداعه النووى . اننا نناشد مؤيدى جنوب افريقيا ان يوقفوا جميع أشكال التعاون العسكرى والعلمي والتقني والتجارى والثقافى مع جنوب افريقيا وبدلا من ذلك ان يؤيدوا كفاح التحرر من أجل نظام عالمى أفضل . وفيما يخصنا فاننا في

فانا نعارض بصورة قاطعة لا رجعة منها نظرية الفصل العنصرى ، طالما ان حق تقرير المصير حـق ثابت وفير خاضع للتفاوض .

وبعد المشاورات عالية المستوى ، التي دارت تحت رعاية الأمم المتحدة ، كنا نأمل في أن ترتب استتلال ناميبيا المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ستكون قد نفذت الآن ، ولكن على العكس من ذلك فان رد فعل حكومة بريتوريا لطلب التعاون مع الأمين العام ومجلس الأمن من أجل فترة انتقال سلمية تؤدي الى الاستقلال الحقيقي ، والى قيام دولة ناميبيا ، كان مبنيا على التسوية ومثمرا لخيبة الأمل . ولقد ابدت جنوب افريقيا عدم ميلاتها بالرأى العام العالمى وبالتطلعات الحقيقية لشعب ناميبيا . ولا زالت جنوب افريقيا تقوم بأعمال القمع والقهر داخل ناميبيا وتقوم بهجمات لا مبرر لها ضد الدول الافريقية المجاورة في محاولة يائسة لتعطيل التأييد المشروع الذى يحظى به الكفاح التحررى .

ان احتلال جنوب افريقيا فير المشروع لناميبيا ، بالقوة قد دام أكثر من اللازم . انه احتلال فير مشروع ، ويتعين على الأمم المتحدة خلق الظروف المواتية لتعزيز السلم والاستقرار والتعاون السلمى بين جميع الاجناس في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي . ان حكومة فانا بالتالي ، تود أن تعرب عن تأييدها الصادق لمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة وان تدعو جنوب افريقيا الى التعاون مع الجهود الدولية الحالية لتأمين فترة انتقال سلمية تقود ناميبيا الى الاستقلال . وفي الوقت الذى تدخل فيه هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات ، فانه من صالح جنوب افريقيا ان تتعاون لأن عدم تعاونها لا يمكن ان يؤدي الا الى تصاعد الكفاح المسلح .

ان وفد بلادى يشعر كذلك بقلق بالغ ازاء التهديد الخطير للسلم والأمن الدولى في مناطق أخرى من العالم .

ان الوضع في الشرق الأوسط لا زال قابلا للانفجار بسبب المطالبة التاريخية المشكوك فيها من قبل أحد الاطراف بالنسبة لأراضي احتلها بقوة السلاح وعزمه على توطين مواطنيه في الاراضي المحتلة ، مما يتعارض تماما مع اتجاه الرأى العام العالمى . واننا نكرري في هذا المجال معارضتنا لاكتساب الأراضي بالقوة كذمن للحرب . ان سياسات اسرائيل في الاراضي المحتلة تتعارض مع احكام

القانون الدولي وتعتبر عقبة تحول دون السلام الشامل في المنطقة . ومما يثير القلق بصورة خاصة ، ذلك القرار فير الموفق لبرلمان اسرائيل بضم القدس الصربية الى الجزء اليهودى من المدينة باعتبارها عاصمة اسرائيل الأبدية كما يزعمون . ان هذا الاجراء لا يمكن الا ان يزيد من حدة التوتر . ان النزاع في لبنان يستمر الآن دون أى مؤشر لحله . اننا نعتبر أنه اذا لم تتخذ اجراءات فورية وعاجلة ، فان الوضع قد يؤدى الى استئناف العمليات الحربية مما يترتب عليه آثار وخيمة في هذه المنطقة من العالم التي عانت الكثير . اننا عازمون ، عن طريق تقديم قوات عسكرية ، على مساعدة الأمم المتحدة في جهودها لحفظ السلام في جنوب لبنان . ان اسهامنا في جهود حفظ السلام هذه ، ينبع من تقاليد فانا في التأييد الحازم للأمم المتحدة ، ومن التزامنا بالسعي الى استتباب الأمن وتحقيق التقدم على الصعيد العالمي . ولكن نجاح هذه العمليات سوف يرتهن الى حد كبير بحسن نية الاطراف المعنية وبمدى التعاون الذى تحظى به قوات الأمم المتحدة في هذا المجال .

وفي هذا الشأن ، نود أن نذكر بالمشاعر التي أبدت في اجتماع الدول المشتركة في قوات حفظ الأمن المنعقد في دبلن في أيار/مايو ١٩٨٠ . بمبادرة من الحكومة الايرلندية ، بعد ما عانته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، واغتيال بعض افرادها . ولقد منعت هذه الأحداث قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الاضطلاع بمهمتها كما نص عليها في قرارى مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) .

واننا نعتقد انه بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أو بالنسبة لأية عمليات تقوم بها الأمم المتحدة ، فانه من الضروري حتى تستطيع ان تحقق أهدافها ، ان تتعاون جميع أطراف النزاع مع قوات الأمم المتحدة . فهذه القوات تعمل على حفظ الأمن ، ويجب ان ينظر اليها وان تعامل على هذا الأساس . وترحب غانا بأية مبادرات جديدة قد تقوم بها هذه الجمعية لضمان حسن فهم وتأييد الدور الذى تلعبه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

ان مشكلة الشرق الأوسط لاتزال تنطوى على خطر كبير يهدد السلم والأمن الدولي وما من سلام دائم يكون ممكنا في المنطقة ، دون الاعتراف المناسب بحق الفلسطينيين في اقامة وطن خاص بهم ، ودون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات تتعلق بمستقبل الفلسطينيين . واننا في هذا الاطار نرحب بقرار المجموعة الاقتصادية الاوروبية الذى يقضى باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات . اننا نعتبر ان هذا القرار المشجع هو خطوة الى الامام نحو السعي لايجاد حل عادل ودائم في الشرق الأوسط . واننا نشيد بهذه المبادرة ونناشد المجتمع الدولي ألا يألو جهدا للاستفادة منها .

ويناشد وفد بلادى هذه الجمعية بالتالي ، ان تعاود تأكيد رغبتها في استتباب الأمن في الشرق الأوسط ، وان تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة مع اتخاذ الاجراءات الفورية التى ترمي الى حماية الطابع الدولي للقدس .

ومنذ الدورة العادية للجمعية العامة ، فقد ظهرت نزاعات جديدة في مختلف أرجاء العالم ، وأخرها النزاع الحالي بين العراق وايران . ووفد بلادى يود أن يوجه نداء قويا لهاتين الدولتين المتحاربتين لكي تستمعا الى نداء مجلس الأمن بوقف اطلاق النار فوراً ، وتسوية النزاع بينهما بالوسائل السلمية . ان استمرار هذا النزاع سوف يفرض آلاما لا لزوم لها على هذين الشعبين

وسوف يعرض للخطر السلام والاستقرار في المنطقة . وفي نفس الوقت ، فاننا نناشد جميع الدول الأخرى الامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في هذا النزاع . ان الاوضاع النابذة من النزاع في القارة الأفريقية تشير قلق حكومة غانا . وانني أشير بصورة خاصة الى الحرب الأهلية الدائرة حاليا في جمهورية تشاد . وللأسف فان جهود منظمة الوحدة الأفريقية للوساطة لم تنجح في وقف الاشتباكات . وفي رأينا فان اتفاق لاغوس يعترف بحكومة الوحدة الوطنية وبالتالي فاننا نناشد مختلف المجموعات في هذه الجمهورية الشقيقة ان توافق على وقف إطلاق النار كخطوة أولى في السعي نحو السلام . وهنا أيضا ، فان وفد بلادى يحدوه الأمل في ان المجتمع الدولي سوف يحرم أى نوع من التدخل الخارجي ، وذلك لخلق ظروف أفضل لوقف الاشتباكات بصورة سريعة .

ان العالم يشهد الآن ظاهرة مأساوية ألا وهي ظاهرة تضخم مشكلة اللاجئين بصورة لا مثيل لها في القارة الأفريقية . ومن المقدر انه يوجد اليوم أكثر من ٥٠ مليون لاجئ ونازح في هذه القارة . ان حالة العوز التي يواجهونها ، هي من أسوأ الحالات في أى مكان من العالم ، والأكثر من ذلك ان الدول المضيفة قد تدهورت ظروفها الاقتصادية والاجتماعية بسبب تدفق اللاجئين وتقدر بلادى خير تقدير عمل المندوب السامي للأمم المتحدة المعني بشؤون اللاجئين ، كما تقدر عمل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى كمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) التي تحاول توطيين هؤلاء اللاجئين والنازحين . وبالتالي فانه يحدونا الأمل في أن المؤتمر الدولي المقترح عقده لمعالجة هذه الظاهرة بصورة شاملة ، سوف يجتمع في تاريخ مبكر حتى يستطيع المجتمع الدولي أن يحدد حلول هذه المأساة في افريقيا ، وان حكومة غانا على استعداد للاسهام بجهودها في هذا الاتجاه .

وهناك موضوع آخر يثير قلق المجتمع الدولي ، هو نزع السلاح والحد من التسليح . ان الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لقضية نزع السلاح ، وضعت برنامج عمل وحددت مجالات تحظى بالأولوية يجب أن يوليها المجتمع الدولي اهتماما ملحا ، اذ اننا أردنا تحقيق هدف نزع السلاح ، واذ اننا أردنا ان نقضي على ما يعرض للخطر بقاء الجنس البشرى . وبالإضافة الى ذلك فان الدورتين الرئيسيتين لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، المنعقدتين في ايار/

مايو ١٩٧٩ وفي ايار/مايو ١٩٨٠ ، قد حددت عناصر برنامج نزع السلاح الشامل ، وأوصت بأهداف يجب على المجتمع الدولي أن يحاول بلوغها أثناء عقد نزع السلاح . لقد عادت هيئة نزع السلاح التأكيد على ضرورة وقف سباق التسلح النووى بسرعة ، وحددت المسؤولية الاساسية التي تقع على عاتق الدول النووية العظمى في هذا الشأن .

ومع هذا ، فان سباق التسلح يتزايد وقد قدرت المصادر الموثوق بها ان اجمالي النفقات في هذا المجال يبلغ رقما فلكيا هو ٥٠٠ بليون دولار في السنة . ان مثل هذه النفقات لا تمتد اهدارا فحسب ، بل انها تبين أيضا عدم الاهتمام بمحنة الانسان ، ففيم انفاقها في وقت تميش فيه أغلبية البشر دون حد الكفاف ؟ .

ومن دواعي الأسف البالغ ، أن أغلبية المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف الدائرة بشأن نزع السلاح قد توقفت باستثناء المفاوضات الدائرة في لجنة نزع السلاح في جنيف . وحتى الحد الأدنى المتواضع المنصوص عليه في اتفاقية سولت (٢) قد تعرض للخطر بسبب التهورات الأخيرة في الشرق الأوسط وآسيا . ولكن وقد بلادى يعتبر أنه يجب ألا نياس ، وأن من الملح اليوم أكثر من أى وقت مضى ، ألا تتوانى الأمم المتحدة في جهودها لتلمس السبل والوسائل المؤدية الى تهدئة الوضع الحالي ، حتى نستطيع ان نتقدم الى الأمام نحو تحقيق هدف نزع السلاح .

ومنذ عقد بين مضيا ، قال الدكتور كوامي نكروما : " فلتبحثوا أولا عن المملكة السياسية ويعهد ذلك يمكن أن يضاف اليها كل شيء " . وبالنسبة لنا في العالم النامي لم يكن الكفاح من أجل الاستقلال السياسي مجرد فرصة لاعادة التأكيد على حقوقنا التي اكتسبناها بالمولد وممارسة ارادتنا السيادية ، ولكنه دلك أيضا على بداية نضال أعظم من أجل تحررنا الاقتصادي . اننا لسنا واهمين بالنسبة الى مدى هذا النضال المرگب بسبب تدوير الوضع الاقتصادي الدولي المتميز بالتضخم والكساد وارتفاع نسبة البطالة .

وفي ضوء تزايد تكافل الدول ، حاولنا جميعا البحث عن حلول لمختلف المشاكل العالمية عن طريق التعاون الدولي ، وأعلننا العقدين الانمائيين الأول والثاني بآمال كبرى وباعتقاد بأن تكافنا قد فرغ علينا مسؤولية المساعدة المتبادلة والمعونة . وينفس هذه الآمال الكبرى وهذا الاعتقاد ، بدأنا العمل من أجل النظام الاقتصادي الدولي الجديد منذ حوالي سبع سنوات فقط ، ولكننا وجدنا أن جهودنا لم تواكبها الارادة السياسية المطلوبة والالتزام الدولي الذي سوف يمكننا من تحقيق التغييرات الهيكلية اللازمة لاقامة نظام منصف وعادل وقائم على المساواة . ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة التي علقنا عليها - مرة أخرى - آمالا كبرى ، كانت دون توقعاتنا لأنها فشلت فسي تحقيق أهداف هامة لاعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية الثالثة وبدء المفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . ان وفدي يأسف للنتائج السلبية واسعة المدى لهذه المبادرات الدولية التي ليس من شأنها الا أن تقلل من امكانيات حوار مشربين الشمال والجنوب . ولكننا لازلنا على ثقة من أن الدورة الحالية للجمعية العامة تتيح لنا فرصة أخرى للخروج من هذا الطريق المسدود .

ان وضع الغذاء والزراعة قد تدهور في عدد متزايد من البلدان النامية . واليوم ، فإن الجوع والمجاعة يعاني منهما جزء كبير من العالم النامي ، وبصفة خاصة في البلدان الأقل نموا . ان حالة القحط في العديد من هذه البلدان قد بينت بقوة أنه ما من تحسن في مصير المتأثرين بها يمكن تحقيقه دون استعداد وعزم المجتمع الدولي على اتخاذ اجراءات شجاعة بعيدة المدى لوقف تيار هذه الأزمة المتصاعدة .

وفي رأينا ، أن الحل الواقعي لا يكمن فقط في توفير المعونة الغذائية ، تلك المعونة التي لا تعني في الواقع إلا تأجيل إيجاد الحلول الصعبة وتؤدي الى استمرار الاعتماد على الآخرين بينما يكون الاعتماد على النفس أمر ضروري للغاية . ويجب أن تقضي استراتيجيتنا بالتشجيع على إنتاج المواد الغذائية في البلدان النامية لتمكينها من الاعتماد على النفس في إنتاج حاجاتها الغذائية الأساسية .

ومن الواضح أن نجاح أي برنامج لتغذية ملايين الجوعى ، سوف يرتكز - الى حد كبير - بقدرتنا على معالجة أزمة الطاقة وعلى تطوير موارد بديلة لها . وفي هذا الصدد ، فإننا نتطلع بقلق الى مؤتمر نيروبي القادم بشأن الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة . واننا نشق في أن القرارات التي سوف تسفر عنها مداولات المؤتمر سوف تؤدي الى التزام دولي هازم بتوفير الموارد المالية والتقنية الملائمة لمساعدة البلدان النامية في استكشاف واستغلال امكانياتها في مجال الطاقة الى أقصى حد . وفي هذا الشأن ، يقدر وفدى قيمة صندوق الطاقة الذى أنشأه برنامج الأمم المتحدة للتنمية . وقد شجعنا أيضا المناقشات الدائرة في منظومة البنك الدولي ، الرامية الى اتخاذ اجراءات مماثلة لصالح الدول الأكثر فقرا في المجتمع الدولي .

ان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لوفدى ، لأنها توافق الذكرى السنوية الأولى لعودة بلادى الى الحكم المدني بعد سبع سنوات من الادارة العسكرية . ان الأحداث التي سبقت هذا التغيير وتعقد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي ورثتها حكومتى ، هي فعلا أمر معروف جيدا للمجتمع الدولي ، الذى أبدى تعاطفا وتفهما كبيرا لنا . لقد تقلدت حكومة بلادى السلطة على أساس الالتزام الكامل بالديمقراطية وتدعيم حقوق الانسان . ان هذه المفاهيم التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ، واردة أيضا في دستور الجمهورية الثالثة لغانا ، وبينما نختفل بهذه الذكرى الأولى ، فان حكومتى ترفب في أن تتمسك بالمثل النبيلة التي استوحاها مؤسسو هذه المنظمة .

ولقد علمتنا التجربة في العالم النامي أن خلاصنا يكمن بالضرورة بين أيدينا وأن تقد منا ورفاهيتنا يمكن ضمانهما فقط اذا نسقنا جهودنا من خلال الاعتماد الجماعي على الذات . ان انصقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية في لاغوس التي كرسنا بأكملها للمشكلات الاقتصادية ، يشبت تصميم افريقيا

الجماعي على السير في طريق الاعتماد على الذات . ان وفدى يجدر ندائه الى المجتمع الدولي بأن يقدم أقصى تأييد الى خطة عمل لاغوس من أجل تكلمة جهود افريقيا الرامية الى تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية .

ان المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي خطيرة كما هي متنوعة أيضا . وصحيح ، رغم ذلك ، أننا نملك الوسائل لحل جميع هذه المشاكل ، الا أن ما نحتاج اليه هو الارادة السياسية الأكيدة والمزم من قبل المجتمع الدولي على ايجاد حلول سوف تؤدي الى تحقيق فائدة حقيقية لكل عضو من أعضائه . اننا جميعا حريصون على بقاء الجنس البشري ، ولذلك فانه يجب أن نجاهد معا لزالة جميع مصادر الخوف والاحقاد والظلم وأن نقيم نظاما عالميا يكفل السلام والتقدم لجميع الأمم . انني لست في حاجة لكي أؤكد لكم بقوة ، أنه بالنسبة لهذه المهمة ، سوف تستمر حكومة غانا في القيام بدورها بالكامل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر السيد

ج . و . س . دى غرافت جونسون ، نائب رئيس جمهورية غانا ، على البيان الهام الذي ألقاه تسوا ، وللكلمات الطيبة التي وجهها الى بلدى والي .

اصطحب السيد دى غرافت جونسون ، نائب رئيس جمهورية غانا ، الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد بوفيا (هنغاريا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، أود أولاً وقبل كل شيء أن اثنىكم على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، واتمنى النجاح لعمل دورتنا تحت توجيهاتكم .

وفي هذه الدورة ، كما هو الحال في كل دورة ، نهتم بتحليل الاتجاهات الرئيسية والمتأخر الموقف الدولي ، والكشف عن الأسباب الرئيسية للعمليات المواتية وغير المواتية ، والعمل سوياً من أجل تبني قرارات من شأنها تعزيز السلم والأمن وتسهيل التقدم الاجتماعي بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة . وكما أشار معظم المتحدثين الذين سبقوني ، فإن الموقف اليوم يملي علينا ضرورة خاصة للمداوات المتزنة وتشجيع المساعي البناءة .

إن شعب بلادي قد شعر بالارتياح تجاه الانجازات العظيمة التي تمت خلال السبعينيات ، تعزيزاً للسلم والأمن الدولي ، وتسوية بعض المشاكل الدولية المعقدة ، والتعاون فيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

واننا لازلنا على يقين راسخ اليوم من أن الحفاظ على السلم ودرء خطر حرب عالمية جديدة ، هما أمران حيويان بالنسبة للبشرية في عصرنا ، إن حكومة بلادي لاتزال تعتقد ان هذا يعد مهمة أساسية وهي تعمل كل ما في وسعها بالمشاركة في الحفاظ على نتائج الانفراج وزيادته .

وفي الموقف الحالي فمن المهم بمكان أن نصون وأن ندعم الروابط التي برزت في الأعوام الأخيرة بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وذلك على أساس التعايش السلمي . وكلما أمكن ذلك ، فإن العلاقات الثنائية ينبغي تطويرها أكثر ، وإن أية محاولة لعرقلة هذا المسار ينبغي مكافحتها . كما ينبغي إيلاء أهمية كبيرة لضمان عدم توقف الحوار لحظة بين زعماء البلدان حتى في فترة التوتر الذي نأمل أن يكون عابراً . واننا لمقتنعون بأنه إذا كانت هناك مشكلة دولية واحدة وتوفر حسن النية الضروري ، فإنه يمكن تسويتها بالوسائل السياسية .

ان الموقف اليوم يتسم بعناصر الانفراج والتوتر ، وهي تسير جنباً الى جنب في السياسات العالمية . ان الأعوام الأخيرة قد شهدت محاولات متزنة تلتها خطوات مختلفة أشرت على المنحـاخ الدولي . ومن وجهة نظرنا ، فان الاسباب الرئيسية تكمن في الحقيقة القائلة بأن بلدان منظمة حلف شمال الأطـلنطي قد بدأت موجة جديدة من سباق التسـلح منذ مؤتمر القمة الذي عقد في واشنطن في عام ١٩٧٨ ، وقد اوضحت نيتها للحصول على تفوق عسكري على الدول الأعضاء في حلف وارسو . وانها تصل الى هذا الهدف بزيادة النفقات العسكرية لبلدان منظمة حلف شمال الأطـلنطي ، وبرامج بناء السلاح على المدى الطويل ، ونشر القذائف النووية الامريكية الجديدة ذات المدى المتوسط والطبيعة الاستراتيجية في أوروبا الغربية ، وتأجيل تصديق مجلس الشيوخ الامريكي على اتفاقية سولت (٢) ، واحداث نشر سريع للقوات لأغراض التدخل ، وانني اذكر فقط أمثلة صارخة لهذا المجهود . واذنا ما أضفنا الى ذلك الحروب غير المعلنة ، والأعمال التخريبية في المجال السياسي والايدولوجي التي تقوم بها الأوساط الامبريالية لاضعاف النظم التقدمية في العديد من بلدان العالم ، فاننا نتبين أن هناك خطراً لا يمكن الاستهانة به بالنسبة للسلم والأمن .

ان المناورات المناهضة للسلم ، والتي تقوم بها الأوساط المتطرفة للامبريالية ، يعززها بل ويشجعها زعماء الصين . وفي أيامنا هذه ، يعد ذلك عنصراً آخر لا يمكن اغفاله في زيادة التوتر الدولي .

وهناك البعض الذين يعتقدون أن ما تقوم به الأوساط المتطرفة للامبريالية ، يهدف الى زيادة انتاج وتكديس الأسلحة واتخاذ خطوات سياسية تذكر بالحرب الباردة التي تؤثر فقط على بعض أحداث السياسة الداخلية أو تحقيق أهداف مشابهة لذلك . ولا يوجد شيء أكثر خطأ من ذلك . واذنا كان هذا هو الحال ، فان العالم سوف يتمكن من تنفس الصعداء ، واننا نعتقد أن المرحلة الجديدة في سباق التسـلح لها جذور أعمق من ذلك ، وهي أهداف الأوساط المتطرفة لممارسة الضغط السياسي على شعوب بلدان أخرى ، واعاققة التقدم واستعادة مواقفهم المفقودة وذلك بتطبيق الصيغة المعروفة جيداً لسياسة القوة . وبينما نعرف أن هذه محاولة واهية ، الا اننا مع ذلك يجب أن ندينها لأنها تعرض السلم والأمن للخطر .

ومع ذلك ، فان البشرية اليوم لديها رغبة أكيدة واهتمام أساسي ، مضادان تماما وأعني بذلك دعم السلم وتعزيز الأمن وتوسيع التعاون . ان حكومة جمهورية هـنغاريا الشعبية ، مثلها مثل البلدان الأخرى في المجتمع الاشتراكي ، مستعدة للعمل سويا مع شعوب البلدان التقدمية والمحبة للسلم ومع جميع حكومات العالم التي تلتزم بالعمل بروح المسؤولية من أجل مصير شعوبها وتحقيق هذه الأهداف العظيمة .

ومع أخذ ذلك في الاعتبار ، فان حكومة بلادي توافق على تقييم المهام الخاصة بنزع السلاح كما ورد في المذكرة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي لهذا المحفل ، واننا نؤيد اعتماد وتحقيق المقترحات السوفياتية التي تنص على تدابير ملحة من أجل تخفيف خطر الحرب .

ان حكومة جمهورية هـنغاريا الشعبية ، تعتقد أن الاستمرار والتعجيل بالمحادثات الخاصة بنزع السلاح ، واعتماد تدابير فعالة من أجل الحد من سباق التسلح وتحقيق الأمن المتساوي على مستويات منخفضة من التسليح ، تعتبر من الأمور الضرورية للغاية .

وأود أن أؤكد مرة أخرى استعداد حكومة بلادي ، بالمشاركة مع الدول الأعضاء الأخرى في حلف وارسو ، للتفاوض والالتزام بأحكام معاهدة بشأن تقييد وخفض والقضاء الكامل على أي نوع من الأسلحة ، وذلك على أساس من الأمن المتساوي والمتبادل . وعلى هذا الأساس ، فان البلدان الاشتراكية قد تقدمت بمبادرات في مختلف مجالات نزع السلاح .

ومما يشكل قلقا بالنسبة لنا ، ان لجنة نزع السلاح في جنيف قد فشلت مرة اخرى في احراز أى تقدم ملموس خلال العام الحالي . ان هذه اللجنة قد استنفذت وقتا طويلا في المسائل الاجرائية والتنظيمية ، ولكن فيما يتعلق بمبادرات البلدان الاشتراكية من أجل حل مشكلات نزع السلاح ، فان بعض القوى الغربية كانت تستهدف عدم التقيد بأية التزامات ، ان هناك قليلا من الأمل في احراز تقدم ، اذا أخفق بعض أعضاء لجنة نزع السلاح في اظهار الارادة السياسية في السعي نحو حلول للمشاكل المطروحة .

ان حكومتي قد أعلنت مرارا أنها تولي أهمية كبيرة لعقد وتنفيذ معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ولا يمكننا الا أن نأسف لفشل مؤتمر الاستعراض الثاني الذى لم يحقق الأهداف المرجوة . اننا نرى انه من الضرورى بالنسبة لجميع أعضاء الأمم المتحدة ، أن يميزوا حتى دون تبني وثيقة ختامية التزامهم بأحكام هذه المعاهدة وأن يميزوا عالميتها ، وأن يعملوا على منع انتشار الأسلحة النووية .

ان المهام ذات الاهتمام المشترك مثل تحريم صناعة الأسلحة الكيميائية ، وتطوير أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك منع انتشار الأسلحة الاشعاعية ، كل هذه مسائل لا يحتمل حلها أى تأجيل .

اننا مقتنعون بأن بدء سريان اتفاقية سولت الثانية سيكون ذا أهمية قصوى ، من أجل انجاح المحادثات الثنائية ومتعددة الأطراف ، التي تجرى في جنيف والمحافل الاخرى . وهذا يعد أيضا شرطا مسبقا للبدء في محادثات سولت الثالثة في شأن التخفيض الملموس للأسلحة الاستراتيجية . فضلا عن ذلك ، فان الجهود الخاصة بتنفيذ مقرر حلف شمال الاطلنطي بشأن نشر قذائف نووية جديدة متوسطة المدى ذات طبيعة استراتيجية في اوربا ، يجب أيضا أن تتوقف . ان تمركز قذائف أمريكية جديدة متوسطة المدى في بعض بلدان اوربا الغربية تشغل أيضا تهديدا مباشرا لأمن جمهورية هنغاريا الشعبية . ان حكومتي تؤيد تماما الاقتراح السوفياتي في هذا الشأن ، الذى يمثل أساسا جيدا لحل هذه المسألة ، ويحدونا الأمل في أن المحادثات الامريكية السوفياتية القادمة ستكون ناجحة ومفيدة .

وينبغي أيضا احراز تقدم في محادثات فيينا الخاصة بتخفيض القوات المسلحة ونزع السلاح

في وسط أوروبا ، ان تكتيكات دول حلف شمال الأطلسي قد أوصلت هذه المعاهدات الى طريق مسدود . وبينما نجد أن البلدان الاشتراكية تتقدم المرة تلو المرة بمقترحات ايجابية جديدة ، فان بلدان حلف شمال الأطلسي كانت تتهرب من الاستجابة لأي من هذه المقترحات . الا أننا لسنا نغفد بعد الأمل في التوصل الى اتفاقية مقبولة من الطرفين كأمر يزداد الحاحا .

ان اللجنة السياسية الاستشارية لمعاهدة وارسو في اعلانها في أيار/مايو الماضي ، قد أكملت المقترحات السابقة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية ، التي تستهدف كلها التخفيف من حدة التوتر الدولي وتعزيز السلم والأمن . اننا لنأسف لأن هؤلاء الذين تخاطبهم هذه اللجنة ، لم يعطوها القدر الكاف من الاهتمام الذي يتناسب مع أهميتها .

ان جمهورية هنغاريا الشعبية تواصل ابداء اهتمامها الخاص بقضية الأمن والتعاون في أوروبا ، وهي تسعى الى تطوير علاقاتها مع جميع دول المنطقة على أساس الوثيقة الختامية لهلسنكي ، وعلى هدى من روحها ، وذلك في الاعداد لمؤتمر مدريد الذي سوف يضم الدول الموقعة على هذه الوثيقة . وفي أثناء العمل التمهيدى لهذا الاجتماع ، قامت الدبلوماسية الهنغارية عن طريق القنوات الدبلوماسية ، بالتقدم بمقترحات عديدة وجديدة ، تستهدف تعزيز الثقة والتعاون بين شعوب أوروبا . اننا نعتقد أن اجتماع مدريد يجب أن يركز الانتباه الى المسائل ذات الاهتمام المشترك . ومن غير المقبول أن تقوم بعض الدوائر الغربية بمحاولة جديدة لاستخدام هذا المحفل للدعاية ضد البلدان الاشتراكية ، وزيادة الموقف سوءا ، ان أن هناك دلائل واضحة على ذلك . ان مصالح شعوب البلدان الموقعة على وثيقة هلسنكي الختامية ، لا يمكن أن تتحقق ، انا ما أطلق العنان في مدريد لاتهامات تتعلق بأمر لا تدخل في اختصاص هذا المؤتمر . ان ما نحن في حاجة اليه هو روح بناءة ومقترحات ايجابية .

ان شعب وحكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تمشيا مع مصالحها الوطنية ، تعمل ما وسعها الجهد من أجل تنفيذ المقترحات التي تقدمت بها بلدان حلف وارسو لمواصلة تقدم عملية السلم والتعاون في أوروبا . اننا نعتقد أن نجاح اجتماع مدريد سوف يتميز انا ما قرر الاجتماع ، عقد مؤتمر خاص بالوفاتى العسكرية ونزع السلاح في أوروبا ، وانا ما تقرر موعد واجراءات وجدول أعمال هذا المؤتمر في مرحلته الاولى . ان مثل هذا المقرر سوف يساعد على تهيئة الجو في جميع محافل نزع السلاح الاخرى ويؤثر عليها تأثيرا ايجابيا .

ان موقف حكومتي فيما يتعلق بالمنازعات والمواطن الساخنة للتوتر التي تسم المناخ الدولي لم يتغير . وفي عملنا الملح من أجل القضاء على أسباب مواقف النزاع ، فاننا نؤكد من جديد تضامنا وتأييدنا للشعوب التي تناضل من أجل تقدمها واستقلالها الوطني وحققها في تقرير المصير وكذلك التي تناضل ضد القهر الاستعماري ومخططات الاستعمار الجديد . وبهذه الروح ، فاننا اتخذنا موقفا محددًا بالنسبة للموقف في الجزء الجنوبي من افريقيا ، ولسياسة الفصل المنصري ، ولقضية الصحراء الغربية وقبرص . وكذلك بالنسبة للعمليات الثورية في امريكا اللاتينية . واذ كانت لا أعتزم اعادة عرض موقفنا حول كل هذه القضايا ، الا أنني أجد من الضروري أن أبدي وجهة نظرنا بالنسبة لبعض المسائل القليلة التي لها تأثير خاص على مسرح السياسة العالمية .

أعتقد أنه قد أصبح من الواضح بالنسبة لنا جميعا أن اتفاقية كامب ديفيد تعد صفقة منفصلة بين مصر واسرائيل ، ولم تحل شيئا ، بل أثبتت أنها طريق مسدود . وفي رأينا أن الانسحاب الكامل لقوات اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة هو أمر لا مفر منه من أجل التوصل الى حل دائم وعادل لأزمة الشرق الأوسط . ان الشعب الفلسطيني يجب أن يسمح له بممارسة حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، ويجب ضمان أمن جميع الدول في المنطقة . اننا ندين قرار اسرائيل الخاص بضم القدس ، ونؤيد القرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية حول قضية فلسطين ، ونحث على التنفيذ الكامل لجميع أحكامها .

ان انتصار القوات الشعبية في أفغانستان في عام ١٩٧٨ ، والتطور الأخير للأحداث في ايران قد غيرا الموقف في الشرق الأوسط . ان الدوائر الامبريالية المتطرفة لن يقف أمامها شيء من أجل استعادة مراكزها المفقودة ، فهي تلجأ الى وسائل شتى تتراوح بين التدخل السافر في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، وذلك عن طريق المقاطعات الاقتصادية والعقوبات والامداد بالأسلحة للثورات المضادة التي تعمل ضد الحكومات الشرعية * .

ان حكومة جمهورية هنفاريا الشعبية ترى أن مفتاح حل الموقف في هذا البلد يكمن في إيقاف التدخل من قبل القوى الرجعية الخارجية . ان قبول المقترحات التي تقدمت بها الحكومة الأفغانية من أجل التسوية في ١٤ أيار/مايو من هذا العام قد يقضي على التوتر الذي ساد أفغانستان ، وسوف يسمح لهذه الحكومة بتنفيذ سياسة التدابير التقدمية التي تحترم تقاليد هذا البلد التاريخية والدينية . ان حكومة بلادى ترى انه من غير المقبول أن تقوم القوى الامبريالية المتطرفة - تحت ذريعة المعونة السوفياتية لأفغانستان - بهجوم شامل ضد الوفاق الدولي والتعاون . فالأفترقات الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي لا تعد وسوى ستارا للجهود الرامية لتحقيق هذه الأهداف المعروفة تماما والموجودة منذ أمد بعيد .

ان أكبر مشكلة في جنوب شرقي آسيا تسبب فيها التوسعيون وسياسة القوة العظمى للحكومة الصينية . ان الغزو الصيني ضد فييت نام وتهديد ها بتلقيها درسا آخر ، الى جانب أعمالها التخريبية ضد النظام التقدمية المجاورة قد أدت الى زيادة التوتر في هذه المنطقة .

ان مشكلة الشعب الكمبودي تتحسن تدريجيا ، برغم الدسائس التي تحاك ضده من الخارج ، ونتائج الجهد الذي يبذله لبناء مجتمع جديد أصبحت واضحة فعلا . ان شعب كمبوتشيا الذي مرّ بمأساة رهيبية يقف بثبات أكثر وأكثر خلف المجلس الثوري الشعبي . وقد لقي ذلك استجابة مناسبة من قبل القوى التقدمية . ان الاعتراف بالحقائق وقبولها ، أى الاعتراف الدولي بالممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبودي ومشاركته في عمل الأمم المتحدة من شأنه أن يسهم اسهاما كبيرا في التخفيف من هذا الموقف المتوتر . ان هئية منظماتنا لتتزعزع ان نجد أن المقعد الخاص بشعب كمبوتشيا لا تزال تحتله عصابة بول بوت اللاغية والتي لا تمثل أحدا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاماندا وا كاماندا (زائير) .

وبهدف استعادة الهدوء في جنوب شرقي آسيا قامت ثلاثة عشر دولة ، بما فيها هنغاريا باقتراح وضع بند معنون " الأمن ، والاستقرار ، والتعاون في جنوب شرقي آسيا " على جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

ان الأحداث التي وقعت مؤخرا في جنوب كوريا قد ركزت الانتباه مرة أخرى على مسألة كوريا الألفية . ان حكومة بلادى لا تزال تعتقد أنه ينبغي أن تتسحب جميع القوات الأجنبية من شبه الجزيرة الكورية ، وأن يتم تشجيع توحيد جزئي هذا البلد بطريقة سلمية ، واننا نؤيد المقترحات الخاصة بهذا الشأن والتي تقدمت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

منذ عشرين عاما ، اعتمدت الجمعية العامة الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة . ومنذ ذلك الحين حققت العديد من البلدان الاستقلال ، وتحررت من القهر الاستعماري ، كنتيجة للكفاح المستمر للبلدان الاشتراكية ، وحركات التحرير الوطنية ، وبمساعدة القوى التقدمية الأخرى ، وقد تبوأ مكانها في مجتمع الأمم ، ومن بينها الآن زيمبابوي ، وساننت فينسنت وجزر غرينادين ، وفي أحدث الدول الأعضاء التي انضمت الى منظماتنا العالمية . ونياية عن حكومة بلادى أود أن أرحب بالدول الأعضاء الجدد ، وأنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن ارتياحنا للنتائج الجديدة التي تحققت من القضاء على النظام الاستعماري ، وهذا الانجاز الجديد لنضال حركات التحرير ، ونتمنى لتلك البلدان كل نجاح ممكن .

وفي رأينا ، أن ذكرى هذا الاعلان تفرض التزاما على الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير مشتركة وأكثر فاعلية بهدف التصفية النهائية لما تبقى من الاستعمار ، ولضمان حق جميع الشعوب في تقرير المصير .

وبالرغم من تحقيق هذه النتائج الملموسة ، الا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله . والآن وبعد أن أعلن استقلال زيمبابوي ، أصبح موقف ناميبيا ملفتا للأنظار أكثر من ذي قبل ولا يمكن إهماله . اننا ندين احتمالات جنوب افريقيا لتعطيل وصول ناميبيا الى الاستقلال ، ولا قامت بها نظام عميل في هذا البلد تابع لخدمة مصالح الاستعمار الجديد . ان حكومة بلادى تطالب بمنح الاستقلال لناميبيا بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وتعترف بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب الناميبيني ، وتمنحه تأييدنا في كفاحه من أجل الحصول على الاستقلال .

ان جمهورية هونغارييا الشعبية تولي أهمية خاصة لضمان نمو التعاون الاقتصادي الدولي بسهولة ويسر ، وتسهيل الاستخدام الكامل للمزايا التي يتيحها التقسيم الدولي للعمل لتحسين رفاهية الشعوب ، وتعزيز التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

انه لتؤسفنا حقيقة أنه بسبب الموقف السلبي لبضعة بلدان ، قد فشلت الدورة الاستثنائية الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة والمكرسة لمسائل الاقتصاد العالمي ، في التوصل الى نتائج ملموسة . ان إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي ، والقضاء على العراقيل التي تعوق تطور التعاون الاقتصادي لا تزال مهمة ملحة ، تطالب بسرعة حلها لصالح البشرية جمعاء ، وكذلك الموقف الاقتصادي المتردي للغاية في بعض البلدان النامية . أثناء الدورة الحالية تحتفل بلادى بالذئرى الخامسة والعشرين لانضمامها لعضوية الأمم المتحدة . وعلى مر ربع القرن الماضي سعت جمهورية هونغارييا الشعبية دوما للقيام بأنشطتها وفقا لنصوص الميثاق ، وأن تساعد المنظمة العالمية في الوفاء على أكمل وجه ممكن بوظائفها الأساسية للحفاظ على السلم والأمن وتعزيزهما .

اننا نعتقد أن الأمم المتحدة بصفة عامة ، قد حققت الأمانى المعقودة عليها ، لكننا مقتنعون بأن دورها في حل المشاكل الدولية لا يزال في حاجة الى المزيد من تعزيزه . واننا نقدر تقديرا تاما النشاط الذى يقوم به الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ، من أجل تعزيز فاعلية منظماتنا الدولية .

ان حكومة بلادى تعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة قد وضع معايير للسلوك بالنسبة للدول ، ومجموعة قواعد للتعايش بين الأمم ، واجراء ينبغى أن يتخذ ضد منتهكيه ، ونعتقد أنها لا زالت صالحة حتى اليوم . اننا مقتنعون أن دستور مجتمع الأمم هذا المتوازن بعناية ليس في حاجة الى تعديل ، ويمكن توسيع دور الأمم المتحدة ، كما رغبت في ذلك معظم الدول الأعضاء ، وذلك عن طريق استخدام أمثل للامكانيات الكامنة في الميثاق وعن طريق الالتزام الصارم بأحكامه .

ومع ذلك وفي نفس الوقت ، فان الحل الناجح للمشاكل الدولية المعقدة التي تواجهنا يفترض مسبقا تعاوننا أكبر بين الدول الأعضاء ، واحتراما متبادلا لمصالح الآخرين ، وتفهم مشاكل كل منهم ، والبحث النشط عن حلول وترتيبات ملائمة .

بهذا الأسلوب ، أردت أن أخص موقف حكومتي بشأن الموقف الدولي الراهن ، مع التركيز على الواجبات الملحة وعلى أفكارنا فيما يتعلق بإمكانيات حلها ، وان وفد هنفاريا سوف يععمل بهذه الروح خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة .

السيد فريثاس دو أمارال (البرتغال) (الكلمة بالبرتغالية) : سيدي الرئيس ،

أود أن أبدأ كلمتي بأن أقدم اليكم أحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . انه بالثقة والرضا العميقين - مع الأخذ في الاعتبار كفاءةكم الشخصية الموقرة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة - فانه يسرنا أن نرى ممثلا لجمهورية ألمانيا الاتحادية يرأس الدورة الحالية للجمعية العامة . ان جمهورية ألمانيا الاتحادية بلد من أوروبا الغربية يقيم معه البرتغال علاقات وطيدة من التعاون وتربط بينه وبين البرتغال روابط ثقافية وجغرافية وتاريخية .

كما أود أن أعرب عن اعجابنا بسلفكم الموقر السفير سليم أحمد سليم من تنزانيا - البلد الذي تربطنا وياه علاقات ودية أيضا - على الطريقة الحكيمة التي أدار بها خلال السنة الماضية أربع دورات للجمعية العامة .

وأريد أخيرا أن أحيي انضمام سانت فنسنت وجزر غرينادين الى منظمة الأمم المتحدة كأحدث عضو فيها ، معربا لحكومتها وشعبها عن أحر تهانينا . واننا نأمل أن تقيم بلادنا في مستقبل قريب علاقات وثيقة من التعاون المثمر مع هذا البلد .

ومرة أخرى تنعقد هذه الجمعية العامة لتناقش وتحلل المشاكل التي تهم العالم وتحاول أن تجد حلولاً تمكّن من التغلب على العراقيل الكبرى التي تحول دون السلم والتقدم اللذين نتطلع اليهما جميعا .

ان الخطورة البالغة للمسائل التي تواجهنا وللأوضاع التي تهدد أمننا الجماعي ، قد سبق أن أكد عليها المتحدثون الموقرون الذين سبقوني الى الحديث . اننا نشاطرهم ذلك القلق ونحن مدركون للمسؤوليات التي تقع على عاتق الحكومات وكذلك لصعوبة المهمة التي تواجه الجمعية العامة .

ومع ذلك ، فإنه لما يبعث على الارتياح أن نبدأ بالاشارة الى بعض الأحداث التي جرت خلال هذه السنة والتي كانت ايجابية ومشجعة الى حد كبير . ويأتي على رأس تلك الأحداث ، استقلال زمبابوى . وأريد أن أثنى بشدة على أولئك الذين أسهموا من خلال جهودهم ومثابرتهم في ايجاد حل لمشكلة خطيرة دامت حوالي عشرين سنة ، وأعني بهم جميع دول خط المواجهمـــــة ولا سيما موزامبيق لروح التضحية والتضامن التي أظهرتها ، وكذلك شعب زمبابوى وقادته على الشجاعة والصرامة التي قادوا بها كفاحهم من أجل الاستقلال وعلى روح الوطنية والمدنية التي أظهروها بعد أن استتب السلم ، وأخيرا المملكة المتحدة لعمق تبصيرها التاريخي الذي كشفت عنه من جديد من خلال المبادرة الى محادثات لانكستر هاوس والسعي بها الى النجاح . وانني أعرب عن الأمل في أنه بعد تضييد جراح الحرب ، سوف ينجح شعب زمبابوى وحكومته في جهودهم نحو اعادة بناء وطنهم وبناء مجتمع منسجم يسوده التسامح ، مما يحقق مستقبلا زاهرا لأبنائهم .

كما أريد أن أعرب عن ارتياحي للتقدم الذي تحقق خلال الدورة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذي عقد في جنيف . ان البرتغال ، التي تابعت عن كثب المفاوضات الطويلة التي جرت في نطاق هذا المؤتمر ، تأمل في أن التقدم الذي تحقق مؤخرا بشأن مسائل نعتبرها أساسية ، مثل تحديد المنطقة الاقتصادية البحتة وحماية الموارد الحية في حدود ٢٠٠ ميل بحري وتنظيم البحث العلمي وحماية الأشياء التي لها أهمية أثرية وتاريخية ، سوف ينعكس على نحو ملائم في النص الختامي للاتفاقية . ان التصديق الذي طال انتظاره على اتفاقية قانون البحار ، سوف يكون من بين أكبر المنجزات التي حققتها الأمم المتحدة .

ان الطبيعة العالمية لهذه الجمعية العامة ، تمثل دليلا قاطعا على انه رغم اختلاف المصالح والعداوات من حين الى حين والتي تفرق بين شعوب العالم ، يجب علينا أن نثابر بجد ونشاط على طريق الحوار . ومن المسلم به في الواقع أن نعتزف بأن تأسيس الحوار الذي أتاحته الأمم المتحدة ، يعد أحد اسهاماتها القيمة في قضية السلم .

ولكن المثابرة والاستمرار في هذا الحوار ، يتطلبان من جميع الحكومات احتراما مطلقا للقواعد والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية والتعاون بين الدول .

ماذا نرى في العالم اليوم ؟ اننا نرى دولا أعزاء في الأمم المتحدة تتجاهل وتتحدى القانون الدولي ونفس مبادئ الميثاق ، ويتذرع بعضها بأمر تثير أكبر قدر من التساؤل ويتدخل

بوقاحة في الشؤون الداخلية للآخرين ويخرق بذلك سيادتهم ووحدة أراضيهم . كما نرى دولا أخرى ترفض أن تتعاون مع المنظمة وتتجاهل توصياتها وقراراتها ، ومن بينها تلك التي تتعلق بالميثاق . وأخيرا ، فاننا نرى مع ذلك آخرين يخرقون المبادئ التي وضعت من قبل واعتمدت رسميا وبالتحديد تلك الخاصة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان دولة عضوا في الأمم المتحدة قد احتجرت كرهائن ، دبلوماسي بلد آخر لمدة عام كامل ، متجاهلة بذلك مبادئ هذه المنظمة وقرارات محكمة العدل الدولية التي تدعو الى وضع حد لهذا الموقف . ان موقفا كهذا ، علاوة على ذلك ، يشكل خرقا صارخا للقانون الدولي وتحديا خطيرا بمد حقوق الانسان والمحتجزين ، ويخرب جوهر أساس العلاقات السلمية بين الدول ويهدد ذات الأداة التي تقوم بها ألا وهي الدبلوماسية . ومن المحتم أن يتفهم قادة ايران ، انهم بمحاولتهم تجريح وخلق معاناة وآلاما لبلد من البلدان ، فانهم بذلك يسيئون الى صورة ايران أمام العالم قبل كل شيء ، كما انهم يضرون بالقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول ، ويمكنني أن أقول أيضا انهم يضرون أضعف البلدان التي يعتمد أمنها بصفة رئيسية على مراعاة القانون الدولي .

ومن ناحية أخرى ، فان بعض الدول التي حركتها أهداف الهيمنة ، لا تتردد في انتهاك حدود جيرانها العزل لاحتلال أراضيهم وقمع شعوبهم بقوة السلاح ، رغم النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي للانسحاب منها . ان العدوان السوفياتي ضد أفغانستان قد استمر دون انقطاع لمدة عام كامل ، رغم انه أدين من جانب الغالبية العظمى من المجتمع الدولي .

ان العمل غير المشروع والذي تم بالقوة ، انما يمثل انتهاكا خطيرا لمبادئ منظماتنا ويعرض عملية الانفراج للخطر ، وهي العملية التي توصلنا اليها بشق الأنفس .

ان الانفراج في حد ذاته ، شامل ولا يقبل التجزئة ، كما ورد ذلك في الوثيقة الختامية لهلسنكي ، وهو شامل لأن جميع الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من واجبها أن تحترم هذه الوثيقة حتى في علاقاتها مع الدول غير الموقعة عليها ، وهو لا يقبل التجزئة لأنه يعتمد على الثقة المتبادلة ولا يمكن احترام جوانب منه وانتهاك جوانب أخرى . ان الانفراج عملية ديناميكية تغذيها المواقف السلمية من جانب الدول . ولهذا السبب بالذات يمكن أن يسير اما نحو التقدم أو أن يتقهقر .

وفي هذا الصدد ، أود أن أضيف أن موقف بلادي هو موقف سنواصل التمسك به خلال مؤتمر مدريد ، وأن جميع الدول المشاركة يتعين عليها أن تظهر دعم حكوماتها الخالص للانفراج ، ليس من خلال بيانات وانما من خلال مواقف وأعمال فعلية . انه دون هذا الجو الذي تسوده الثقة ، لا يمكن تحقيق الانفراج .

وفي الوقت الذي أقف فيه أمامكم هنا ، هناك بلدان شقيقان ، كلاهما غير منحاز وتجمع بينهما ديانة واحدة ، يحارب كل منهما الآخر في حرب مفتوحة . ورغم الجهود المبذولة من قبل المؤتمر الاسلامي ومن قبل أميننا العام ومن مجلس الأمن ومن قبل هيئات أخرى ، لم يتمكن هذان البلدان من القاء السلاح والبحث عن حل للنزاع القائم بينهما عن طريق الحوار . ان حكومة البرتغال توجه نداء الى هذين البلدين للبحث عن حل ، عن طريق التفاوض ، لهذا النزاع . ان هذا الحدث الأخير انما يزيد من التهديد بالنسبة للسلم والأمن ، ذلك التهديد الكامن لسنوات عديدة في الموقف السائد في الشرق الأوسط .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدرسة لموقف حكومة بلادي بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، تلك المشكلة التي نعتقد أنه لا يمكن تسويتها الا عن طريق حل شامل يحترم ، في نفس الوقت ، حق جميع الدول في المنطقة في أن تعيش آمنة ويضمن من ناحية أخرى للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره .

ويستدعي هذا الأمر ، كما قلنا ذلك مرات عديدة ، من الأطراف المعنية ، وبصفة خاصة ، إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل وضع حد لانعدام الثقة المتبادل الذي يحول في الوقت الراهن دون تحقيق أى تقدم في طريق السلم . ويتعين على الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى أن تقبل حقيقة أن دولة إسرائيل واقع لا جدال فيه ، وان تطلعاتها المشروعة نحو السلم يجب الاعتراف بها واحترامها . ان إسرائيل ، من ناحيتها ، يجب أن تفهم أن حقها في اقامة دولتها لا يخول لها الحق في أن تنكر على الشعب الفلسطيني نفس الحق ، ولا يخول لها الاعتداء على حدود بلدان أخرى مثل لبنان أو الاحتلال غير المشروع للأراضي الأجنبية ، ولا أن يسمح لها بمحاولة المساس بالبيئة الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأراضي .

وعلى غرار مشكلة الشرق الأوسط ، هناك الكثير من القضايا الأخرى التي لا يمكن تسويتها الا عن طريق الحوار ، ودون أى شروط مسبقة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية . انني أود بايجاز ، أن أذكر بعض الأمثلة التي ن فكر فيها جميعا ، وفي المقام الأول ، ناميبيا . وبالنسبة الى حل مشكلة ناميبيا ، فاننا نأمل في أن يكون لمثل زمبابوي أثر ايجابي عليه . ان وفد البرتغال يتفهم ويشاطر قلق المجتمع الدولي ، وخاصة قلق الدول الإفريقية مثل أنغولا ، بشأن العراقيل التي وقفت حتى الآن في وجه تطبيق خطة الأمم المتحدة الرامية الى تسوية هذه المشكلة . ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن المفاوضات الطويلة التي تم الشروع فيها من جانب الدول الخمس والتي تمت مواصلتها بمعرفة الأمم المتحدة منذ ذلك الحين ، قد خلقت أروفا لا رجعة فيها ، والتي ستؤدي في وقت قريب بناميبيا الى الاستقلال .

انني أفكر أيضا في الممارسة البغيضة للفصل العنصري ، تلك الممارسة التي أدانها البرتغال في الماضي ويواصل ادانتها اليوم . ومهما كانت هذه الممارسة غير مقبولة ، فاننا نواجه هنا أيضا مشكلة لا يمكن تسويتها الا من خلال عملية طويلة لتغيير مجتمع جنوب افريقيا ، وهي عملية ينبغي أن يشجعها المجتمع الدولي وأن يعززها .

وأود أن أشير أيضا الى مسألة تقرير مصير الصحراء الغربية التي لا يمكن أن نجد لها حلا عادلا ودائما الا اذا أخذت في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية . وأريد

أن أتطرق أيضا الى مشكلة أخرى وهي مشكلة قبرص . وبهذه المناسبة ، فان وفد بلادى يهود أن يعرب عن مدى ارتياحه نظرا لأن المفاوضات فيما بين الطائفتين قد استؤنفت من جديد ، ويهود مرة أخرى — أن يشكر الأمين العام على جهوده المتواصلة في هذا المجال .

ومما لا شك فيه أن جميع هذه العمليات ، بحكم الضرورة ، طويلة وتستدعي الصبر والمثابرة والتفكير المستتير من جانب جميع الأطراف المشاركة .

كذلك فان هذا ينطبق أيضا على موضوع وارد في جدول الأعمال ويمن بلدى مباشرة ، وهو مسألة تيمور الشرقية . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، فقد أصدرت حكومة بلادى بيانا يوضح موقف البرتغال منها بجلاء .

اننا ليست لدينا مطالب تتعلق بأراضي تيمور الشرقية التي لانزال مرتبطين بها بروابط التضامن الانسانية القائمة بين شعبينا والتي تبلورت على مدى فصل اويل من التاريخ انتهى الآن ، ولكننا نعتقد أنه ترك تركة ثقافية عميقة ودايمة .

ان قضية تيمور الشرقية هي قضية حساسة ، كما يدل على ذلك موقف المجتمع الدولي الذي أضحى دائما على أن تتم تسوية هذه المشكلة طبقا لمبدأ تقرير المصير . ان البرتغال لا يستطيع ولا يريد أن يتخلى عن مسؤولياته ازاء شعب تيمور . ولذلك فقد أعلن خطة سيتم تطبيقها في وقت قريب . ولكننا نشعر بأنه من الأساسي ، في نطاق الأمم المتحدة ، أن يوجد حل لهذه المشكلة . وفي هذا الصدد ، فان بلادى على استعداد أيضا للتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة ومع جميع الأطراف المعنية من أجل البحث عن حل يكون متطابقا ومتشيا مع مبادئ الميثاق ومختلف القرارات المناسبة ، ويكون مقبولا لدى المجتمع الدولي . ونظرا للطابع العاجل لهذه المسألة ، فانه يتعين علينا أن نعرب عن مدى قلقنا للمشكلة الانسانية الناجمة عن الموقف في تيمور الشرقية . واننا نأمل في أنه عبر المفاوضات ، ونحن على استعداد لأن نشرع فيها فورا ، سيتم التطرق الى هذه المشاكل بطريقة سليمة حتى يتم التوصل الى حل نهائي لها .

وانني أود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح . ان الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي كرسست لعملية نزع السلاح ، قد أوصت

بالاجماع الذى شارك فيه وفد بلادى ، بأولويات تتبع في عملية نزع السلاح . واننا نعتقد على أية حال ، أن جميع التدابير ذات الصلة بهذا الموضوع ينبغي أن تحترم أمن الدول ، بحيث لا ينتقص من أمنها أو من سلامتها ، وبحيث تواصل التمتع بنفس مستوى الأمن . ولهذا السبب فان مشاكل نزع السلاح ينبغي أن تبحث على مستوى شامل حتى نأخذ في اعتبارنا الاختلافات الهيكلية القائمة بين القوات المسلحة لأقوى دولتين من الناحية العسكرية .

ان تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية دون تفرقة على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، واحد من أهم أهداف المجتمع الدولي . وتولي الحكومة البرتغالية أكبر اهتمام لتدعيم هذا الهدف ، كما أثبت ذلك انضمامنا للاتفاقات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان ، وكذلك المواقف التي اتخذناها هيئتها نوقش هذا الموضوع ، وبصفة خاصة في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان التي نتشرف بعضويتها .

ان البرتغال سوف تواصل تكريس نفسها من أجل الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية التي تعتبرها من أسس المبادئ والقيم الحضارية ، ولكن لا ينبغي من جانب آخر أن نتناسى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعدّ مظاهر لا تتفصل عن نفس الحقيقة . ومما يؤسف له ان هناك حالات لا تزال حقوق الانسان فيها لسكان بأكملهم تُتجاهل وتُتكر عليهم ، وهناك شعوب محكوم عليها بأكملها من جراء هذا الضغط بالمجاعة والابعاد من أوطانها ، وهناك شعوب مفترض فيها أن تعتق من ربة عقائد يمكن أن تقضي على الإنسانية الضعول . ان هذا الموقف قد أدى الى خلق تيار متزايد من اللاجئيين ، هذا التيار الذي أصبح من أخطر الآفات في وقتنا الحالي ، وهذا يلاحظ ، بصفة خاصة ، في جنوب شرقي آسيا ، ولكنها ظاهرة خطيرة أيضا بالنسبة الى مناطق أخرى من العالم . اننا نعتقد انه من الخطأ ألا نأخذ في الاعتبار المخاطر والأسباب الأساسية لهذا النزوح ، والمشاكل التي تترتب عليه بالنسبة الى البلدان التي تستقبل هؤلاء اللاجئيين . واذ لم نقم بتصحيح هذا الوضع ، في أقرب وقت ممكن ، فانه سوف يشكل تهديدا خطيرا للسلم .

ومع ذلك ، فهناك مشاكل أخرى تلوح في الأفق . وانني أفكر بوجه خاص في الآثار الخطيرة لها على الأجيال المستقبلية ، تلك الآثار المترتبة على الحرمان الذي يمسه عدد كبير من القطاعات الإنسانية في مجالات التغذية ، والصحة ، والاسكان ، والتربية والعمل ، والتي تؤثر اليوم على قطاعات كبيرة من البشر . ولذلك فانه يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعمل على أن يتخذ هذا الموضوع أبعادا دولية ، وبهذا فقط فانه من الممكن أن نتجنب مثل تلك النتائج التي انتهت اليها الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة . ومن ناحية ، فاننا نعتقد ان الموافقة على الاستراتيجية الانمائية الدولية قد كانت حدثا ايجابيا ، ولكن من ناحية أخرى فاننا نلاحظ بقلق بالغ الفشل الذي نتج عن عدم التوصل الى اتفاق في الرأي بالنسبة الى المفاوضات الشاملة .

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد على أن الانقسام الذي حدث فيما يتعلق بموضوع الحوار بين الشمال والجنوب ، أي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، لا يساعد على حل المصاعب التي تواجه المجتمع الدولي ولا يتواءم حتى مع الحقيقة التي تواجهنا . وكما انه توجد اختلافات كبيرة في الثروات ومستويات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الدول المتقدمة - دون حاجة للإشارة الى الاختلافات في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية - فانه توجد مسافات كبيرة تفصل بين البلدان النامية .

واننا نعتقد انه يمكننا أن نكسب كثيرا لو أخذنا في الاعتبار ، الظروف الحقيقية القائمة حاليا .
وانا ما اعترفنا بذلك فان هذا سوف يغيّدنا جميعا لأنه سيسمح بتقسيم عادل منصف للجهود بيننا
جميعا ، ويتوزع عادل للموارد المتوفرة . ان بلادى ، التي توجد في مرحلة متوسّلة من نموها
الاقتصادى والتكنولوجي والتي هي في آن واحد مقدمة للمساعدة ومستفيد منها ، تشعر بهذه المشكلة
بلريقة حادة . اننا نفهم تماما مطالب البلدان النامية لأننا نواجه نحن أنفسنا تلك المشكلات أيضا ،
ولكننا كذلك مدركون للصعوبات التي تترتب على الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة والتي تجعل من
المستحيل أن نلبي وأن نحل المشكلات بلريقة مرضية .

ورغم الصعوبات التي تواجهنا ، فان البرتغال قد تحمّل مسؤوليات فيما يتعلق بالاسهام في
الجهود المشتركة المتمثلة في مساعدة القطاعات الانسانية التي هي في أشد الحاجة الى المساعدة .
ان بلادى قد رأّت دائما انه من خلال الحوار البناء ومن خلال التعاون في مجال البحث
عن هدف مشترك ، يمكن أن نتوصل الى احراز انتصار فيما يتعلق بمعركة التنمية . ان ترشيحنا
للمجموعة الاقتصادية الأوروبية قائم على هويتنا التي نتقاسمها مع دول تلك المجموعة ولأننا نشاء لرعنا
التزاماتها بمجتمع ديمقراطي حر ، كما أننا نرى في هذا وسيلة تسمح لنا بأن نتغلب على مشكلات
التنمية التي تواجهنا .

ان هذا التضامن الذى امتدت جذوره عبر العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية ، يجب
ألا يستبعد ، مع ذلك ، علاقاتنا العميقة مع الدول الأخرى ، وعلى سبيل المثال ، تلك الدول
الناطقة باللغة البرتغالية والتي تعتبر لغتها الرسمية ، والدول الأخرى غير الأوروبية التي أقمننا
معها خلال التاريخ علاقات بحرية وليفة وتعيش فيها الآن لواءف كبيرة من أصل برتغالي ، ومن ثم
فان حكومتى وبلادى فخورة بذلك .

ان الدور الهام لمنظمة الامم المتحدة ، يكمن في تيسير تحقيق التفاهم بين الشعوب وتعزيز
التضامن الذى يجب ان يوحدنا جميعا في عالم لديه الوسائل التي يمكن عن طريقها أن يقضي على
نفسه . ان هذا التضامن يجب أن يتغلب على المصالح الأنانية اذا ما قارنّا بينها وبين بقاء الجنس
البشرى على قيد الحياة . ان بلادى نعتقد لو أن مثل هذا الهدف هو هدفنا المشترك ، لاستطعنا
أن نتغلب على الصعوبات التي تواجه المجتمع الدولي . ان سلاحنا الرئيسي الذى نملكه لتحقيق

هذا الهدف ، هو مبدأ التسوية السلمية للمنازعات والصراعات من خلال الحوار والتوفيق . ان الاحترام الملقى لهذا المبدأ هو الذي قاد سلوكنا دائما في نطاق الأمم المتحدة واستلهمنا منه عملنا في مجلس الأمن .

واننا نعتقد انه في امكانية الانسان البشري أن يجد الوسائل التي تحرره من جميع الضغوط والعزلة التي تمارس ضده . كما اننا نعتقد انه يمكننا أن نوحد جهودنا لكي نتغلب على البؤس ، والجوع ، والمرضى والحرب حتى يتسنى لنا معا أن نسلك سبيل السلام ، والتقدم ، والحرية والعدالة . اننا نعتقد أيضا قبل كل شيء ، ان التاريخ يتجه بطريقة لا رجعة فيها نحو تحقيق الحرية ، وان تطوير البشرية سوف يبقى مميذا باتخاذ خطوات متقدمة في اتجاه التحرر النهائي للأفراد والمجتمعات .

السيد بانغوي (جمهورية افريقيا الوسطى) (الكلمة بالفرنسية) : منذ مؤتمر سان

فرانسييسكو ، أي منذ ٣٥ عاما مضت ، وفي كل عام تقوم الجمعية العامة بدافع من رغبتها في تحقيق السلام بتبادل الآراء بشأن مستقبل الجنس البشري من أجل ان تجد ، بروح من التشاور ، حلاولا لكثير من المشكلات المعقدة التي تواجه العالم . وهذه فرصة أيضا لنا لكي نفكر فيما يحدث لمنظماتنا ومهمتها ومسؤولياتها كحارس للسلام والأمن الدولي ، ومن أجل دراسة وسائل الحفاظ على فعالية عملها .

وهذا هو السبب الرئيسي الذي دعا الى حضور شخصيات سياسية عظيمة الى هنا من جميع أركان العالم لكي تقدم اسهامها بلحريقتها الخاصة وباقتناعها في المشاركة في عمل جماعي من جانب الدول جميعا كبيرا وصغيرا ، غنيها وفقيرها من أجل الدفاع عن مصالحها التي تختلف غالبا ولكنها في النهاية متكاملة .

لكن المسائل العديدة التي تواجه الجمعية العامة في مثل هذه المناسبات ، تغل دون اجابات ملائمة وذلك بسبب عدم توافر الشجاعة السياسية وقوة الارادة والالتزام من جانب عدد من الدول الأعضاء . ان مثل هذا الموقف يؤثر دون شك على فعالية الأمم المتحدة ويسبب الى سمعتها والتي الثقة فيها .

ولما كانت الرسالة الأولى لمنظمتنا هي البحث عن سبل متجددة دائما تمكن المجتمع الدولي من تخفيف النزاعات والتوترات التي تهز العالم ، فاننا نعتبر أنه ينبغي اعمال كل شيء لتحقيق الأفاض والمبادئ ذات الصلة في الميثاق .

وبناء على ذلك ، فان كلمتي الأولى هي ان انقل الى هذه الجمعية الموقرة تمنيات سعادة السيد دافيد د اكو رئيس جمهورية افريقيا الوسطى الذي برهن دائما على ايمانه وثقته في مصير الأمم المتحدة .

وانني أود كذلك ان ابر للريس عن التهناني الصادقة لوفد بلادي ، بمناسبة انتخابه بالاجماع وان اقول له كم يسعدنا ان نراه يدير اعمالنا خلال هذه الدورة . ان دواعي الرضا التي نشعر بها في هذه المناسبة ترجع الى صفاته البارزة كدبلوماسي محنك كما وهي تستند ايضا الى الصداقة الحقيقية وروابط التعاون القائمة بين جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية افريقيا الوسطى ، سواء على الصعيد الثنائي أو في نطاق المجتمع الاقتصادي الأوروبي .

وانني لمقتنع ، ان خبراته الواسعة في شؤون الأمم المتحدة سوف تمكنه من أداء مهمته الدقيقة بنجاح .

وأود كذلك ان أشيد بالسفير سليم أحمد سليم للطريقة المرموقة التي أدار بها أعمال الدورات السابقة للجمعية العامة .

وان التعبير عن الاستحسان الذي وجه اليه هنا بالاجماع يملؤنا فخرا ويشرف بلده تنزانيا ومن ورائها افريقيا كلها .

اما السيد كورت فالدهايم الأمين العام ، وهو داعية السلام الذي لا يعرف الكلل والمعترف بمزاياه الحميدة من الجميع فانني أود ان أعبر له عن تأييد حكومتي له في عمله الصعب والدقيق ، وفي جهوده التي لا تكل من أجل تمزيق اهداف ومبادئ ميثاق منظمتنا وتطبيقها .

ومن جهة أخرى ، فانني أحرص على أن أحیی بحرارة دخول عضوين جديدين في هذا العام في أسرة الأمم المتحدة الكبيرة ، وهما جمهورية زمبابوي ، وسانت فنسنت وجزر فرينادين وباسم حكومتي فانني أوجه لهما تمنياتنا الحارة بالنجاح في مهامها الواسعة في اعادة البناء والتنمية على الصعيد الوطني .

ان قبول عضو جديد في مجتمع الدول يشكل دائما حدثا هاما يدل على حيوية منظماتنا ويعزز في آن واحد رسالتها العالمية . وهو علامة مشجعة لتأكيد اشعاع مثلها العليا النبيلة . وفي الوقت الذي تبدأ فيه الدورة الخامسة والثلاثين ، بيد ولنا الوضع الدولي مقلقا بصفة خاصة ، وبشكل يبعث على القلق . فلا تزال النزاعات والتوترات بين الدول متصاعدة باطراد . وما برحت تنتهك السيادة الوطنية وسلامة الأراضي ، وهما مبادئ مقدسة . ونحن نرى في الواقع أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في تطور العلاقات الدولية . واكتسابها الصبغة الديمقراطية . اما الوضع الاقتصادي العالمي فيبدو راكدا وفي جمود يائس ان هذا الوضع يتعدى الخيال الانساني مهما كان خصبا ومبدعا في مجالات أخرى . وعلينا ايجاد حلول جسورة للأزمة الخطيرة التي تهز هياكل الاقتصاد الدولي .

وينبغي ان تنكب الجمعية العامة في هذه الدورة الحالية على تحليل هذا الموقف لكي يستجيب بصورة أكثر فعالية الى مقتضيات العصر الجديد .

لقد كانت تهديدات الحرب الباردة قد انقشعت منذ زمن طويل وابتعدت عن نظرتنا الشاملة الى ما يشغل البال . وكنا قد تحررنا مؤقتا من كابوس كارثة وذلك بفضل الاتفاقات التي عقدت ، رغم وجود او استمرار بعض التوترات المحلية أو الاقليمية . وكانت هناك هلسنكي ، ثم التوقيع على سولت الأولى والثانية بين الدولتين العظميين وكان هذا بمثابة بصيص في سماء السياسة الدولية الملبدة بالغيوم ولكن بدأ تجدد التوتر في العلاقات الدولية يبرز من جديد فيما وراء الاحداث وعبر بؤر النزاع التي تشتعل هنا وهناك الأمر الذي يبقي على مناخ من الحرب الباردة يولد الشك وعدم الثقة والقلق والخوف التي تؤدي جميعها الى عدم التفاهم وهو في حد ذاته مصدر نزاعات كثيرا ما تجعل الدول والشعوب تتناحر .

ان هذه العودة الى الحرب الباردة ، وهذا المناخ من المواجهة من شأنهما تعزيز الكتل العسكرية والتوسع في الاسلحة النووية وانتشارها .

ان التدهور السريع في الوضع العالمي الراهن لا يحمل على التفاؤل .

ان الأمم المتحدة التي من مسؤولياتها الأولى ضمان السلام والأمن الدوليين عليهما ان تعمل جميع الوسائل لاعادة الثقة والانفراج في العلاقات بين الدول لاحتواء ذلك الخطر الذي يهدد بانفجار عام والذي لا يزال سائدا في العالم .

واسمحوا لي الآن ان أدقق في بؤر التوتر والنزاع التي تحدثت عنها من قبل ، والتي ما برحت تشكل مصدرا لقلق حكومتي العميق .

وفي افريقيا ، فان بلادى تعبر عن قلقها الشديد لاسيما من جراء مواصلة أعمال القتال الوحشي في تشاد ، وهو بلد مجاور وشقيق يشهد منذ عدة سنوات فظائع الحرب الأهلية . ولا يمكن ان نقف فير مبالين ازاء الخسائر العديدة في الأرواح والآلام المبرحة التي يعانيتها السكان وأعمال التخريب الخطيرة . وأمام هذا الوضع ، فان وفد بلادى ليستنكر التدخلات الأجنبية والافريقية التي تتم بقصد تقسيم تشاد . اننا ندين أى استغلال للأزمة وأية محاولة للسيطرة الانانية على حساب مصالح شعب تشاد وفيما يتعلق ببلادى فانها ستواصل تأييد الجهود التي تبذل في اطار منظمة الوحدة الافريقية ومن قبل جميع البلدان المحبة للسلام والعدل لانهاء القتال بين الأشقاء في ذلك البلد . ان حكومتي لمقتنعة بأن العودة الى السلام الحقيقي في تشاد لا يمكن ان تتم دون اتفاق بين جميع الاطراف ، والمصالحة الوطنية وحكومة بلادى مستعدة في حدود امكانياتها للمساهمة في حل حقيقي وسريع للمشكلة .

وفي شمال افريقيا ، يهدد نزاع الصحراء الغربية بتطور الى المستوى الدولي ، ويشعل النار في تلك المنطقة دون الإقليمية . وقد اتضح حتى الآن انه ضار جدا بالوفاق السليم والتماسك بين البلدان الافريقية . ان جمهورية افريقيا الوسطى تتمنى أن يوجه حل سريع لهذا النزاع وهي تشارك مشاركة تامة في جميع الجهود المبذولة من أجل اعادة السلم الى هذا الجزء من القارة .

وفي جنوب افريقيا ، فان الفشل مصير تلك المناورات التي تقوم بها حكومة بريتوريا العنصرية التي حالت حتى الآن دون تنفيذ تفويض مجلس الأمن فيما يتعلق بناميبيا وتسببت في تأخير حصول ذلك الاقليم على السيادة الدولية . ان وفد بلادى يعتبر ان استقلال ذلك الاقليم بقيادة سوابو انما هو أمر لا مفر منه .

وتود جمهورية افريقيا الوسطى هنا ان تجدد ، مرة أخرى ، تأييدها لسوابو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى في نضاله البطولي . وتدين أعمال العدوان المتكررة من قبل جنوب افريقيا ضد البلدان الافريقية المجاورة .

ان نظام جنوب افريقيا يواصل تحديه للمجتمع الدولي ، ان يصر على سياسته المشينة ، القائمة على الفصل العنصرى وانتهاك حقوق الانسان وظلم ألبية السكان . ان الاصلاحات المزعومة لبريتوريا لم تغير شيئا أساسيا .

وعلى حكومة جنوب افريقيا ، والدول التي تساندها ان تدرك ان نظامها مقضى عليه عمدا قريب . والحقيقة ان تزايد تيار الاحتجاج ضد الفصل العنصرى في داخل البلد ذاته والنجاح الذى حققته حركات التحرر لهو دليل واضح على ذلك وليس من صالح شعوب جنوب افريقيا فحسب بل من صالح المجتمع الدولى بأسره ان يتم القضاء على سياسة الفصل العنصرى في أقرب وقت مستطاع حيث أنه ينطوى على ما يهدد استقرار وأمن هذا الجزء من العالم .

ومن جانب آخر فان الموقف في الشرق الأوسط لا زال مصدرا للقلق . ان حكومة أفريقيا الوسطى لازالت تعتقد أن سلما دائما وعادلا في هذه المنطقة لا يمكن تحقيقه الا في اطار حلال شامل . وفي هذا الصدد ، فان التشاور والحوار بين جميع الأطراف المعنية بروح مخلصه وعلى أساس التنازلات المتبادلة يبدا ولنا أفضل طريقة للتوصل الى حل منصف للمشكلة .

ونود أن نعلن مرة اخرى عن اقتناعنا بأنه ينبغي أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، وأن يعترف لدولة اسرائيل بحق العيش في حدود مضمونة وآمنة وذلك تمشيا مع قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، اذنا ما أردنا الوصول الى تسوية سلمية ونهاية للنزاع .

ولكن وفد بلادى يعتبر أن اتفاقيات كامب ديفيد هي خطوة ايجابية هامة نحو حل المشكلة ، وهو يأسف مع ذلك لأن عملية السلام التي بدأت قد تعرضت للخطر بسبب سياسة الأمر الواقع التي تفرضها اسرائيل ، ونحن نعرب عن أملنا في استئناف المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة .

ان الوضع في لبنان ما زال محل الاهتمام ، وان جمهورية أفريقيا الوسطى لتنضم الى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاعادة السلام في هذا البلد ، وتود لو تعاونت جميع الأطراف مع المنظمة العالمية لتحقيق هذا الغرض .

وفي شرق البحر الأبيض المتوسط فان حكومة بلادى ترحب باستئناف الحوار تحت اشراف الأمم المتحدة بين الطائفتين القبرصيتين ، ونأمل أن يؤدي الى تسوية نهائية وعادلة ودائمة للأزمة بهدف الابقاء على وحدة وسلامة أراضي وسيادة وعدم انحياز قبرص .

ان وفد أفريقيا الوسطى يأسف للنزاع المسلح بين ايران والعراق وهما من دول عدم الانحياز ، ويود ضم صوته الى صوت الوفود الاخرى التي عبرت معنا عن مطالبتها لها بوقف الاشتباكات واللجوء الى التسوية السلمية للخلافات بينهما .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، فان تنفيذ القرار الذى الصلة الذى اعتمده الجمعية العامة أثناء الدورة الاستثنائية في يناير ١٩٨٠ ، سيسمح في رأى وفد بلادى بتطور سريع للأزمة نحو حل مرض .

وفي جنوب شرقي آسيا فان بؤر التوتر التي ما زالت قائمة بصورة خطيرة ، تنطوى على تهديد للسلم والأمن الدولى . ولذلك فان حكومة بلادى تطالب بالعودة الى الهدوء والوثاق في هذه المنطقة الحساسة .

ان جمعيتنا الموقرة ، يجب أن تولي اهتماما خاصا لمشكلة نزع السلاح . وبالفعل فاننا نلاحظ أنه حتى الآن لم يحرز الا تقدم محدود في هذا المجال ، وعلى عكس ذلك ، فان نفقات التسليح تتزايد ، وهذه الأسلحة تستخدم للتدمير . ان مبالغ ضخمة كان من الممكن أن تخصص لتحسين رفاهية البشرية بدلا من تفذية التوترات الدولية واثارة بغور النزاع في العالم . ومن الضروري ايجاد حل لهذه المشكلة وأن نفكر بجدية في تخصيص قسم متزايد من نفقات التسليح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأقل نموا .

ان وضع اللاجئين هو احدى المشاكل الأليمة في عصرنا . ان الملايين من البشر الذين انتزعوا من مساكنهم ومن أسرهم بسبب عدم التسامح والحرب الأهلية والنزاعات الدولية ، يهيمنون في بؤس بحثا عن مأوى أو ملجأ لهم ، وعلى المجتمع الدولي أن يقدم لهم المساعدة والمعونة وأن يخفف عنهم معاناتهم .

ان وفد أفريقيا الوسطى يأمل أيضا في أن يحظى مصير الخمسة ملايين من اللاجئين الأفريقيين باهتمام المجتمع الدولي أكثر من قبل .

ان جمهورية أفريقيا الوسطى كباقي الدول النامية ، كانت تعلق آمالا كبيرة على الدورة الاستثنائية الحادية عشر للجمعية العامة المكرسة للمشاكل الاقتصادية والتعاون الدولي ، وللأسف فان النتائج التي توصلنا اليها لا تفي بهذه الآمال . ان الدورة الاستثنائية الحادية عشر انتهت الى ما يشبه الفشل بعد اختلاف الرأي حول المسائل الاجرائية والجدول الزمني للمفاوضات الشاملة ، رغم التنازلات العديدة التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ بغية التوصل الى اتفاق في الرأي .

ان وفد جمهورية أفريقيا الوسطى لا يسعه الا أن يعرب عن خيبة أملة ازاء هذا الوضع الذي يهدد بتأخير المفاوضات والتي كان من المفروض من حيث المبدأ أن تبدأ في ١٩٨١ .

ولكن رغم ذلك ، فاننا نعتبر أن الدورة الخامسة والثلاثين تتيح فرصة اخرى للمناقشة بهدف التوصل الى حل توفيقى يرضي الجميع . وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يرحب بحسن النية الذى أبدته الولايات المتحدة بالاعلان الصادر يوم ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ عن السيد ماسكي وزير خارجيتها ونأمل في أن تحذو والدول الاخرى نفس الحذو .

ورغم شبه الفشل هذا ، فان وفد بلادى لا يستطيع أن يخفي ارتياحه لاتفاق الرأى بشأن نص الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للعقد الانمائي الثالث للأمم المتحدة الذى يبدأ سريانه اعتبارا من أول كانون الثانى /يناير ١٩٨١ . كما نرحب بمجموعة الاجراءات الرامية الى التعاون بين الشمال والجنوب بصورة متزايدة وأكثر انصافا .

ونرجو أن تنفذ هذه الاجراءات بصورة أكثر فاعلية من قبل المجتمع الدولى ككل ، لاقامة فعالية للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، بعد اعتمادها من الجمعية العامة .

ان بلادى قد عبّرت هنا وفي المحافل الاخرى عن وجهة نظرها بشأن المشاكل الاقتصادية الكبيرة التى تهم العالم . وفيما يتعلق بالنظام النقدى الدولى الذى وضع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فان وفد بلادى يعتبر أنه مجحف وغير متواءم لأنه يفى بمصالح الدول المتقدمة أكثر مما يفى بمصالح دول العالم الثالث . ومن الضرورى القيام باصلاح جذرى لهذا النظام يأخذ فى الحسبان حقائق العصر واهداتامات الدول النامية التى يجب أن تشترك فى جميع اجراءات اتخاذ القرارات على أساس المساواة مع الدول الصناعية .

وبالنسبة للنظام التجارى العالمى الحالى ، فان بلادى تعتبر أن تعديل هيكل هذا النظام يعتبر من الأولويات فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد . وهذا التعديل يجب أن يقدم تسهيلات لبلدان العالم الثالث دون أية شروط وأن يعمل على تسهيل وصول منتجاتها لأسواق الدول الصناعية دون أية قيود . ومن الضرورى ، ودون أى ابطاء ، أن ندخل تحسينات على نظام الأفضليات المعمم طبقا للاتفاق الذى تم التوصل اليه فى الدورة الرابعة للجنة المخصصة المعنية بالأفضليات والتابعة لمجلس التنمية والتجارة ، وذلك بزيادة حصة الدول النامية فى التجارة الدولية .

وبالنسبة للمواد الخام التى تشكل الجزء الأكبر من صادرات الدول النامية والمصدر الأساسى لدخلها ، فان جمهورية أفريقيا الوسطى تعتبر أنه يجب تنفيذ الاجراءات المتخذة على المستوى الدولى لاعادة تقييم وتثبيت أسعار المواد الخام على أساس مجز .

وفي هذا الشأن فاننا نرحب بالاتفاق الذى تم التوصل اليه فى ١٩ آذار/مارس ١٩٧٩ فى جنيف فى مجلس التنمية والتجارة فى شأن انشاء صندوق مشترك لتمويل المخزون من السلع الأساسية رغم الصعاب الفعلية التى لازالت قائمة . ونود باخلاص لوأنه هذا الصندوق ، وهو وسيلة أساسية لتحقيق أهداف البرنامج المتكامل للسلع ، وضع موضع التنفيذ فى أقرب فرصة ممكنة .

(السيد بانغوى ، جمهورية
افريقيــــــــــــــــا الوسطــــــــــــــــى)

وبالنسبة للتصنيع ، الذى لم تعد هناك حاجة لاثبات أهميته كوسيلة من وسائل التنمية ، فان بلادى تعرب عن أسفها لعدم كفاية عملية التصنيع في معظم الدول النامية . ان حصة الدول النامية من الانتاج العالمى لا تمثل سوى ٧ في المائة ، بينما نجد أن اعلان وخطة عمل ليما قد حدداها ب ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ . ولهذا ، فان جهودا كبيرة يجب أن تبذل لتصنيع الدول النامية ولعدم صادراتها عن طريق نقل الموارد المالية والتكنولوجية اليها . وعلى هذا يجب على الدول المتقدمة أن تتخذ الاجراءات الضرورية لتسهيل حصول الدول النامية على العلم والتكنولوجيا بحرية وبأكبر قدر ممكن . وفي هذا المجال من المرغوب فيه تنفيذ برنامج عمل في العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية . وفي مجال نقل الموارد من أجل التنمية يتعين اتخاذ اجراءات سريعة وملائمة لتحسين الاوضاع المالية للدول النامية التي يعاني من ميزان مدفوعات من عجز مزمن .

وبالاضافة الى ذلك فان الدول المتقدمة التي لم يبلغ حتى الآن حجم معونتها الرسمية من أجل التنمية ٧٠ في المائة من اجمالي ناتجها القومي يجب أن تبذل الجهد اللازم لبلوغ هذا الهدف وذلك من واقع روح التضامن . ومن الضروري بمكان أن تتخذ الدول المتقدمة التي لم تفعل ذلك حتى الآن كافة الاجراءات الضرورية والملائمة لتحويل ديون الدول النامية الى منح أو لتخفيف عبء هذه الديون وفقا للقرار ١٦٥ (د - ٩) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية .

وفيما يتعلق بالدول النامية الأقل نموا او الدول غير الساحلية التي تعتبر بلادى احداها فان وفدى يعتبر أن المجتمع الدولى يجب بصورة ملحة أن يعتمد وينفذ برنامج العمل الجوهري للثمانينات المنصوص عليه في قرار الأونكتاد ١٢٢ (د - ٥) الصادر في ٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ . وانها لمناسبة بالنسبة لنا هنا لكي نعرب عن ارتياحنا فيما يتعلق بالتدابير الخاصة المنصوص عليها في الاستراتيجية العالمية الجديدة في العقد الثالث للأمم المتحدة من أجل التنمية وذلك لصالح الدول الاقل نموا أو الدول غير الساحلية - وهذه الدول - يجب أن تستفيد من المساعدات المتزايدة من قبل الدول المتقدمة ومن قبل المؤسسات الدولية المالية قصد مساعدتها على التغلب على هذه الصعوبات .

وفي نفس السياق فان وفد بلادى يوجه نداء عاجلا الى جميع الدول المتقدمة من أجل اسهام

كريم في صندوق الأمم المتحدة الخاص بالدول النامية غير الساحلية . كما اننا نعرب عن ارتياحنا
ازاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوجيه الدعوة في عام ١٩٨١ لعقد مؤتمر الأمم المتحدة
بشأن الدول الأقل نموا طبقا لقرارها ٣٤/٢٠٣ الصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ .
ان الاضرار الخاصة المترتبة على الوضع الجغرافي للدول غير الساحلية واضحة بحيث لا يسعني
أن أوصل بياني هذا دون أن اعرب عن ارتياح وفد بلادى ازايا النجاح التاريخي الذي تحقق في
الدورة التاسعة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار في جنيف . وبالفعل وبعد سبع
سنوات من المفاوضات الصعبة والطويلة فان النص غير الرسمي لاتفاقية بشأن قانون البحار قد تم
اعداده . واننا نأمل أن تبذل كل الجهود لتوقيع هذه الاتفاقية في كراكاس في نهاية عام ١٩٨١ .
وقبل أن أنتهي من هذا الجزء من بياني فانني أود أن اتحدث بعض الشيء عن مشكلة
الغذاء الخطيرة التي تواجه الدول النامية .

وفي الوقت الذي تبدد فيه الدول الصناعية كل عام ٥٠٠ مليار دولار في سباقها على التسليح
فان هناك ما يقرب من بليون من البشر يعانون بل ويموتون من الجوع وسوء التغذية في الدول الفقيرة .
ولا يمكن أن نظل مكتوفي الايدي أمام هذا الوضع المأساوى . لذلك يعتقد وفدى أنه من الضروري
تنفيذ التوصيات المتضمنة في اعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاصلاح
الزراعي والتنمية الريفية في روما في تموز/يوليه ١٩٧٩ .

اننا نعرب عن ارتياحنا للتوقيع أخيرا على الاتفاقية الجديدة بشأن المعونة الغذائية
التي ترفع الحجم المضمون للمعونة ، من ٤٢ الى ٧٦ مليون طن . ويشق وفد بلادى بأنه سيتم
بذل كل الجهود لتأمين تحقيق هذا الهدف الذي يمثل الحد الأدنى من المعونة ، الذي يجب
الوصول اليه وذلك قبل تجديد الاتفاقية في عام ١٩٨١ . ونحن نؤيد تماما فكرة تنفيذ استراتيجيات
الغذاء وهي الفكرة التي صدرت عن مجلس الغذاء العالمي في دورته الخامسة التي عقدت في
أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ في أوتاوا .

واسمحوا لي الآن أن أدلى ببعض التعليقات بشأن بلادى بعد عام من عودة الجمهورية .
ان اربعة عشر عاما من الديكتاتورية والنهب جلب على بلادى الخراب الاقتصادي والحقت
ضررا بالغيا بالشعب في جمهورية افريقيا الوسطى . ومنذ ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ فان حكومتى

(السيد بانغوى ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

تقوم بعلاج هذا الموقف المأساوى عن طريق جهودها لاعادة التعمير الوطنى . وهكذا اعتمدت خطة مدتها سنتان ترمي الى تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وتؤكد هذه الخطة على النهوض بالاقتصاد وتحسين أوضاع المالية العامة ، وتعبئة الموارد المالية على المدى القريب والبعيد .

وبهذا الصدد فقد أعطيت الأولوية لقطاعات الاقتصاد الانتاجية وخاصة الزراعة والتنمية الريفية واصلاح الطرق ووسائل الاتصال الأخرى التي تحظى باهتمام خاص من جانب الحكومة . وفي مجال المالية العامة اعتمدت الحكومة سياسة تكشف تلغى جميع النفقات غير الضرورية المتعلقة بالنواحي المظهرية وتخفيض من المصروفات الجارية وتعيد تنظيم الجهاز الادارى . وفي مجال الصحة بذلت جهود عديدة مكنت من تحسين الخدمات الصحية وحالة الصحة العامة للسكان لكفالة قدرة شعبنا على النهوض بالتنمية الوطنية . كما يجرى اصلاح النظام التربوى وتوجيهه نحو القطاع الانتاجى من أجل تلبية الحاجات الضرورية لشعبنا ووضع حد للنزوح من الريف . كما اتخذت حكومتنا عددا من التدابير الرامية الى استعادة ثقة المستثمرين الأجانب .

وبناءً على طلبنا فان عدة بعثات بما في ذلك بعثة البنك الدولى قامت بزيارة جمهورية افريقيا الوسطى لبحث موقف الدين العام الذى ورثناه عن النظام السابق وبالرغم من الصعوبات التى يواجهها بلدنا من الناحية المالية فقد بدأنا فى تنظيم نظام لخدمة الديون وتسد يد مبالغ كبيرة من تلك الديون . كما اننا قد طورنا مجموعة جديدة من قوانين الاستثمار تقدم ضمانات كريمة لرأس المال الأجنبي .

ولقد بذلت جهود كبيرة للوفاء بحاجات جمهورية افريقيا الوسطى ولتأمين اعادة تشييد اقتصادنا الوطنى . ومع ذلك فاننا نحتاج مبلغا ضخما يزيد على امكانياتنا . ولذلك فاننا نحتاج الى مبالغ ضخمة من رأس المال الأجنبي لدعم عملنا على المستوى الوطنى . لذلك فان حكومتى ترحب باجتماع المساهمين فى تمويل خطة التصحيح الثنائية فى بانغوى من ٢٣ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ . أغتتم هذه الفرصة لتوجيه الشكر الى جميع البلدان الصديقة والأجهزة الدولية بما فى ذلك بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التى أبت الا أن تشارك فى ذلك الاجتماع الهام . وقبل ان أنهى كلمتى بشأن هذا الموضوع أود أن أعرب عن أملنا فى أن تتحقق الوعود التى قدمها المشتركون فى ذلك الاجتماع بما يدعم من الجهود التى تقوم بلادى ببذلها .

(السيد بانغوى ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

وفيما يتعلق بالموقف السياسي فقد أعيدت جميع الحريات الأساسية للشعب . ان حق المواطنين محترمة ومضمونة وقد تم استعادة الاستقلال والسيادة والعدالة . لقد أعد مشروع دستور جديد سيعرض على شعب جمهورية افريقيا الوسطى بغية المصادقة عليه . وبعد اعتماد هذا الدستور سيجرى انشاء المؤسسات الجديدة وانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الوطني . وستكون هذه العمليات الأخيرة مكرسة لقرار الديمقراطية .

وهنا أود مرة أخرى أن أقول للمجتمع الدولي أن جمهورية افريقيا الوسطى مصممة على تأمين اعادة تعميرها في سلام وكرامة . ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول المحبة للعدالة والحرية التي تحترم سيادتنا واستقلالنا ووحدة أراضينا وفقا لميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

ان استعراض الأوضاع الدولية الراهنة الذى قمت به حاليا ، قد أبرز ضرورة الترابط والتضامن المتزايد بين الدول الفقيرة والغنية ، الكبيرة والصغيرة ، ولذلك فانه يستدعي روحا عالية من المسؤولية الجماعية أمام المشاكل والاضطرابات والتوترات التى نواجهها بقصد السماح لمنظمتنا بتحقيق التغييرات الحتمية استجابة لمطالبات مرحلة من التغيير . ان الحرية ورفاهية الانسان والسلام العالمى تتطلب ذلك .

وان بلدى يريد أن يقدم اسهامه المتواضع فى تحقيق المثل العليا النبيلة الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة .

السيد كوراد بين (هايتى) (الكلمة بالفرنسية) : اننى بالنيابة عن وفد هايتى ، أضم صوتى الى من تحدثوا من قبلى فى هذا المحفل مهنئين السيد السفير فون فيشمار على انتخابه رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . ان هذه الدورة مقدر لها النجاح نظرا لصفاته الشخصية العظيمة وخبرته وأود أن أعرب له عن ارتياح حكومتى لتطور العلاقات بين هايتى وبين جمهورية ألمانيا الاتحادية كما أود أن أؤكد له تعاون وفد بلادى معه .

وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن تهنئة شقيقنا من تنزانيا السيد السفير سليم أحمد سليم الذى رأس بقدرة فائقة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة وثلاث دورات استثنائية . أما بالنسبة الى السيد كورت فالدهايم الأمين العام ، فان وفد بلادى يؤد أن يجدد اعترافه بالجميل للجهود المضيئة التى يبذلها من أجل جعل هذه المنظمة محفلا فعالا ومكانا للوفاق والعدل والسلام .

ان انضمام سان فنسنت وجزر غرينادين يعد مصدر ارتياح لبلادنا ، وان وفد بلادى ينتهز هذه الفرصة لكي يقدم لشعبها وحكومتها تمنيات حكومة هايتى بالسلم والرخاء . وانتهز هذه الفرصة لكي أرحب مرة أخرى بوفد زمبابوى وأن أتمنى له مشاركة فعالة فى أعمال هذه الدورة .

لقد انقضت مدة بين الدورة السابقة والدورة الحالية ، ولكنها لم تكن موفقة فى العلاقات الدولية . فخلال هذه الفترة تضاعفت آفاق السلم وبرزت بؤر توتر جديدة فى اجزاء مختلفة من العالم . ان الموقف فى افغانستان والشرق الأوسط والهند الصينية والقرن الافريقي والحرب بين ايران

وبين العراق ، كل ذلك يسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي . ان سباق التسلح المستمر ، والفجوة التي تزداد اتساعا بين الدول الغنية والفقيرة ، والازمة الاقتصادية العالمية والآثار المترتبة عليها بالنسبة الى النظم الاقتصادية والاجتماعية ، كل ذلك يشكل الخطوط العريضة للأعمال التي ينبغي على الجمعية العامة أن تواجهها في دورتها الحالية .

وأكثر من أية دورة سابقة ، فان هذه الدورة ينبغي عليها أن تعطي العالم فرصة للأمل ويتمين عليها ايجاد حلول فورية للمشاكل التي تهدد السلم والأمن الدولي والتعاون بين الشعوب . فالعالم ينتظر من هذه الدورة ومن منظمة الأمم المتحدة ابعاد شبح الحرب العالمية الثالثة ، ولتحقيق هذا الهدف فانه يجب القضاء على الظلم وعدم التكافؤ على الأرض وعلى التعذيب وقتل الشعوب وعلى معاناتها من الجوع والوبس والجهل .

ان أهداف هذه الدورة ستحقق اذا ما ادركت الوفود ضرورة وقف سباق التسلح ونبذ سياسة استخدام القوة ضد وحدة اراضي الدول واستقلالها السياسي ، والقضاء على بؤر الفقر في العالم وذلك باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وتعزيز الأمن والتعاون بين الدول .

وانا لم تحقق الدورة الخامسة والثلاثون هذه الأهداف ، فان العالم سوف يواجه مشاكل اليوم وقد تواجهه مشاكل الغد التي ربما تكون أكثر خطورة ، وسوف يبقى في كمبوتشيا جيش احتلال وشعب يتعذب ويتطلع الى الاستقلال ، وسوف يبقى على مشارف بلاد الشرق الأوسط شتات فلسطين يبحث عن وطن ، وسوف تظل اسرائيل مدججة دائما بالسلاح ، كما ان الحرب بين ايران والعراق سوف تهدد السلم ، بينما يستمر زعماء جنوب افريقيا العنصريون في ممارسة سياسة الفصل والتمييز العنصري دون عقاب ، وستصبح الدول الفقيرة في ظروف أسوأ مما هي فيه الآن ان ستخضع لضغوط تضخم عالمي متزايد وسوف تبقى محرومة من وسائل الخروج من تخلفها .

وخلال الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة المكرسة للتنمية والتعاون الدولي ، اتاحت لي الفرصة لأن أبين وجهة نظر حكومتي بالنسبة لآفاق النجاح في الحوار بين الشمال والجنوب تمشيا مع الاحتياجات الملحة للدول النامية . وفي نفس الوقت قام رئيس دولة هايتي فخامة السيد جان كلود ديفالبيه بالادلاء ببيان الى مجلة ليدرز نشر تحت عنوان " تحذير لزعما العالم "

وقد أورد رئيس جسم وريثنا أهداف التنمية بالنسبة الى دول العالم الثالث ، وهي : ايجاد فرص أكثر للعمالة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج المواد الغذائية ، وتكثيف برامج التعليم ، وايجاد نوعية افضل من المساكن ومن الخدمات الصحية والاجتماعية ، وانه من أجل تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن تعطى أولوية قصوى للزراعة والصناعة ، والسياحة ، والبنية الاساسية والاسكان .

ان هذا المفهوم للمشكلة يفترض بذل جهود من جانب الدول المعنية في المقام الاول ، وكذلك ايجاد برنامج للانتاج تسمح بايجاد حلول مناسبة للمشكلة . ان هذا الاسلوب يستهدف الوصول الى حل توفيقى ينبغي دراسته خلال مداوات الدورة الخامسة والثلاثين للأمم المتحدة وذلك على أساس نص الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

وان وفد بلادى لعلى ثقة من انه رغم الظروف الصعبة التي تواجه العالم ، فان احياء الحوار بين الشمال والجنوب مازال يعد أفضل وسيلة لتحقيق الخلاص للعالم الثالث الذى تفتك به الأمراض والجوع والجهل .

وفي هذا الصدد ، فان رئيس البنك الدولي السيد روبرت مكنمارا لم يخف قلقه في بيان ألقاه في الاسبوع الماضي في الاجتماع السنوى الخامس والثلاثين لصندوق النقد الدولي حيث قال : ان ٦٠٠ مليون شخص مقدر لهم أن يعيشوا في فقر مدقع حتى عام ٢٠٠٠ . وقد وجه نداء مؤثرا الى كبار مساهمي البنك وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة حتى يزيدوا من معوناتهم . وازاء هذه الآفاق المظلمة ، جدير بنا أن نمنع النتائج التي سوف تؤثـر على الشمال والجنوب على حد سواء من جراء التأخير في القيام بالتغييرات اللازمة .

وهناك دون شك البنك الدولي الذى اثبتت معايير تشغيله انه لم يف باحتياجات الدول النامية ، كما ان هناك المؤسسات الاقتصادية متعددة الاطراف التي لم تلب بطريقة مناسبة الاحتياجات الخاصة لبلادنا ، وهناك ايضا الدول المتقدمة التي مازالت تبقي على ممارساتها البالية في علاقاتها مع الجنوب ، مما يعرقل التبادل التجارى وتمويل المشروعات والتطبيقات الايجابية للعلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية .

وفضلا عن ذلك فاننا نعتقد انه من الضروري ايجاد حلول لمشاكل الطاقة ، وموازن المدفوعات والمديونية الخارجية ، ومن الضروري أيضا ايجاد تقسيم جديد للعمل من أجل تسهيل

دخول العالم الثالث الى آفاق المال وحتى يمكن اتخاذ خطوة لاصلاح النظام النقدي الدولي .

وكما هو الحال بالنسبة الى مواجهة المشاكل ، فان المشاكل العالمية مترابطة ومن الصعب ألا تربط نجاح الحوار بخفض سباق التسلح . ولا يمكن لأية دولة غنية أن تتركس فقط واحدا فسي المائة من ناتجها القومي للمعونة الدولية اذا زادت المصروفات العسكرية عن . . . ٥ بليون دولار . وفي اطار هذه المشاكل ، فان وفد بلادي يصير على عقد اتفاقيات من أجل ألا تمتنع الدول الغنية عن تجميد وخفض مصروفاتها العسكرية فحسب ولكن لتنزع سلاحها أيضا . ونسرى حكومة هايتي أنه من الضروري أن تعجل الجمعية العامة للأمم المتحدة بمفاوضات نزع السلاح وبخاصة نزع السلاح النووي . ان دول امريكا اللاتينية ، قد عبرت من قبل عن اهتمامها بانشاء مناطق نزع السلاح في شبه القارة منزوعة السلاح النووي . ان حكومتي تود أن توجه نداء قويا للدول الكبرى لكي تبدأ في أقرب وقت ممكن العقد الثاني لنزع السلاح وأن تختتم المفاوضات الجارية بطريقة مرضية لجميع الشعوب التي تأمل في أن ترى السلم والتعاون قائمان بين الدول على أسس دائمة .

ان منظمة الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذى يمكنه أن يعمز السلم والأمن الدوليين ، والذى يمكن للدول كبيرها وصغيرها أن توحد فيه جهودها من أجل عمل مشترك . ان هايتي كواحدة من المؤسسين لهذه المنظمة ، قد اتخذت قاعدة لها تشجيع اقامة نظام دولي جديد يقوم على السلم والتعاون بين الدول . وبهذه الروح ، فانها أعربت عن رغبتها في العيش بسلام مع سائر دول العالم خاصة دول المنطقة ، وأن تحترم التزاماتها الدولية ، ومبادئ تقرير المصير ، وعدم التدخل ، والسيادة .

ومع جمهورية الدومينيكان وهي دولة مجاورة وشقيقة فان علاقاتنا مقامة على أساس هذه المبادئ وان الاجتماعات التاريخية التي تمت بين الرئيس دوفالبيه والرئيس جوزمان قد أدت الى اتفاقيات التعاون والتنمية التي تعكس المصالح المشتركة وتطلعات الشعبين ورغبتيهما في التعايش في سلام واحترام متبادل .

ان وفد بلادى قد استمع بسعادة بالغة ورضا الى الجزء الودى المسهب الذى كرسه لهائتي في بيانه الراحل الذى أدلى به صاحب السعادة الدكتور أميليو لودوفينو فرنانديز وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الدومينيكية . وفي الواقع ، لا يمكننا أن نعبر بأفضل مما ورد بهذا البيان عما كانت عليه علاقاتنا في الماضي وما هي عليه اليوم وما ستكون عليه مستقبلا . وان كلينا على يقين من أنه لا مكان بين شعبين يريدان العيش في سلام الا بالتعاون والتكافل والتفاهم .

ان هايتي تساهم في حدود امكانياتها في زيادة مشاركة أمريكا اللاتينية في الاجتماعات الدولية . ان بلادى تتضامن وتتعاون مع الدول الأخرى لحل مشاكل شبه القارة ، وتعتبر أن جهودها لا يمكن أن تكون ايجابية الا في الاطار العالمي الذى يجب فيه ايجاد الحلول لهذه المشاكل . لقد أكدنا رغبتنا في اقامة علاقات متينة مع كل دول العالم . ولكن بعضها يواجه أوضاعا تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . ويود وفد بلادى أن يعرب في هذا الشأن عن وجهة نظر حكومة هايتي .

بالنسبة للشرق الأوسط فان موقف هايتي قد شرح بوضوح في تموز/يوليه الماضي في الدورة الاستثنائية الطارئة المتعلقة بقضية فلسطين .

ان سلاما عادلا ودائما لا يمكن أن يتحقق الا اذا تم بلوغ الأهداف التالية : الاعتراف بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ومقبولة من جيرانها ، الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ؛ قبول كل أطراف النزاع للمعدول عن استخدام القوة وخاصة في لبنان . ان اتفاقيات كامب ديفيد ومعهدة السلام بين اسرائيل ومصر تشكل خطوات هامة نحو التسوية السلمية للنزاع .

ان الوضع في كمبوتشيا وأفغانستان مازال مصدر قلق للمجتمع الدولي . وبالرغم من القرارين ٢٢/٣٤ ، ٢/٦ ES-6/2 الصادرين عن الجمعية العامة اللذين يطالبان بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من هذين البلدين فان شعبيهما مازالا يعانيان من ويلات الحرب . ان التدخلات العسكرية تعرض للخطر مبادئ أساسية بالنسبة للتوازن والسلم في العالم ، وتمس وحدة الأراضي وسيادة واستقلال الدول المعنية . وبالنسبة لحكومة هايتي ، فانها غير مقبولة . واذا كان هناك وضع قائم في كمبوتشيا أو أفغانستان فان شعبيهما وحدهما هما اللذان لهما أن يسويا هذا الوضع دون تدخل من الخارج .

في الجنوب الافريقي ، فان استقلال زمبابوي قد أبرز التقدم المحدود الذي أحرزه المجتمع الدولي فيما يتعلق بناميبيا وسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ان حكومة هايتي التي تقوم سياستها الخارجية على احترام التقاليد التاريخية والكفاح من أجل القضاء النهائي على كل أشكال الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وعلى مبادئ تقرير المصير والحرية والاستقلال ، تعتبر أنه من غير المقبول أن تواصل جنوب افريقيا ممارسة الفصل العنصري وأعمال العدوان ضد الدول المجاورة وضد ناميبيا .

فيما يتعلق بهذا البلد ، فان حكومة هايتي تعرب عن أسفها الشديد للتأخير الذي قامت به جنوب افريقيا في تنظيم انتخابات حرة تسمح لهذا الشعب بالتمتع بحقه في تقرير المصير . ان المشكلة التي ينبغي حلها هي مشكلة جنوب افريقيا . وعلى المجتمع الدولي أن يزيد من ضغطه على هذه الحكومة التي تسير سياستها ضد تيار التاريخ . وحتى ينجح هذا الضغط يجب على الدول أن تكف يدها . ان المعونة التي تقدمها لهذا النظام تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وتشجع جنوب افريقيا على مواصلة سياسة يشجبها العالم دون أي ردة .

فيما يتعلق باحتجاز الرهائن في ايران ، نعرب عن الأمل في ايجاد حل لهذه المشكلة ، وبالتالي فاننا نؤيد مبادرة دول الشمال في ادراج بند في جدول أعمال الدورة الخامسة والثلاثين بعنوان مسألة حماية البعثات الدبلوماسية وأعضائها .

لقد انتهت الدورة التاسعة للمؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار من أعمالها في ٢٩ آب/ أغسطس الماضي . ولقد لاحظنا بارتياح أنها انتهت باتفاق عام بشأن اعتماد استراتيجية للاستخدام السلمي لموارد المحيطات . وحكومة هايتي ترحب بالنتائج الطيبة التي أسفر عنها هذا المؤتمر .

ان المؤتمر العالمي للأمم المتحدة لعقد المرأة لم يف للأسف بآمالنا . وحكومة بلادي تعتبر أنه من المهم بمكان أن تؤيد الجمعية العامة في دورتها الحالية نتائج مؤتمر كوبنهاغن المتعلق بالحقوق المشروعة للمرأة ، ويمكن الاستفادة بهذا المؤتمر ، خاصة فيما يتعلق بوضع المرأة وأعمال معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث .

خلال الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة المتعلقة بالتنمية والتعاون الدولي ، أكدنا على وضع العمال المهاجرين من منطقة الكاريبي الآتين من منطقة الأعاصير . ان موقفهم لا يختلف عن موقف اليد العاملة الرخيصة المستوردة من دول العالم الثالث الفقيرة لسد احتياجات الغرب المسيحي . ان هؤلاء العمال يساهمون في التنمية الصناعية للدول النامية . وبما أنهم يمثلون أقلية فانهم يخضعون لقوانين الأمن في الدول التي يعملون فيها ، ولكنهم لا يتمتعون بأى تأمين اجتماعي ، ويجدون صعوبة في الحصول على المزايا التي يكفلها التعليم والصحة . ولنضيف الى كل هذا عدم وجود أى التزام من جهة أرباب العمل . ومنذ أن دفع الكساد الاقتصادى المؤسسات الى الحد من عدد العاملين ، فانهم يجدون أنفسهم في حالة سيئة للغاية ، ويتعرضون لمضايقات الشرطة ، ويقعون ضحية العنصرية والتمييز العنصرى .

ان في هذا انتهاكا صارخا لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، لذلك فان وفد بلادي يرحب بأن مشكلتهم قد أدرجت في جدول أعمال اللجنة الثالثة في هذه الدورة . ونحن نعتقد أن اللجنة المعنية سوف تنظر في انشاء مفوضية سامية للعمال المهاجرين .

ان هناك مشكلة أخرى يجب ضمها الى سجل الدفاع عن حقوق الانسان . ان حكومة بلادي تؤيد تمسكها بمبادئ المساواة والآخاء والعدالة والحرية التي كانت مصدر الالهام الأيديولوجي للكفاح من أجل استقلال هاييتي .

نظرا لحرصنا على احترام حقوق الانسان ، قمنا بإنشاء قسم لرعاية حقوق الانسان في الحكومة يقوم بالاتصالات بين السلطات العامة والمنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية المتخصصة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان ، وهذا يبين عزم الرئيس جون كلود دوفالبيه على ألا يألو جهدا لانجاز عملية تحرير البلاد وصبغها بالصبغة الديمقراطية .

أخيرا ، فان حكومة بلادي تعرب عن حزنها للأحداث المؤسفة التي تدور الآن بين ايران والعراق ، ونرجو أن تستجيب هاتان الدولتان لمناشدة مجلس الأمن لوقف اطلاق النار ، وكذلك لنداء المؤتمر الاسلامي . ونرجو لو حصر هذا النزاع في حدوده الجغرافية حتى يحل بسرعة .

لا نستطيع أن نثل ساكتين عن موضوع بليز الذي يفيد حله امريكا اللاتينية ككل . وفي هذا المجال فان وفد هاييتي ان صوت في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ لصالح القرار ٣٤ / ٣٨ ، فانه أكد أحد المبادئ التي ميّزت السياسة الخارجية لحكومة هاييتي .

مازلنا حتى اليوم نعطي تأييدنا غير المشروط للحقوق الثابتة لشعب بليز في تقرير المصير والاستقلال ووحدة أراضيه . ويحدونا الأمل في أن حكومتي المملكة المتحدة وغواتيمالا سوف تستجيبا لهذا القرار بحيث تحيطا الجمعية العامة علما بالاجراءات المتخذة لتمكين شعب بليز من ممارسة حقوقه كشعب حر .

من الضروري أن نشير الى موضوعات أخرى عرضت على الأمم المتحدة خلال الآونة الأخيرة ، وانني أعني قضية قبرص والصحراء الغربية ، وهما منطقتان في العالم سببت الحرب لهما التخريب والخلاف والأسى بين الأسر . ان الأمم المتحدة كان بوسعها أن تحل هاتين الأزميتين لـو أن الأطراف المعنية التزمت بالقرارين ٣٤ / ٣٠ ، ٣٤ / ٣٧ الصادرين عن الجمعية العامة .

اننا نطالب بتسوية هذا الوضع حتى يتمكن شعب قبرص من العيش في سلام وبحيث يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير عن طريق التطبيق الصارم للقرار الصادر في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ .

وخلال الدورة الرابعة والثلاثين ، فان الجمعية العامة قد اعتمدت ثلاث قرارات هي ٣٤ / ٦١ بشأن اللاجئيين الافريقيين ، و ٣٤ / ١٦١ بشأن النساء اللاجئات ، و ٣٤ / ١٧٤ بشأن اللاجئيين من ناميبيا وزمبابوي وجنوب افريقيا . وهذا يبين انه من الضروري أن نعمل على تحسين ظروف معيشة هؤلاء الملايين من الرجال والنساء والأطفال ، المتمسكين بالحياة والأمل في مستقبل أفضل .

ان وفد بلادى يرحب ببرنامج المعونة المطبق لصالح اللاجئيين ويرجو أن تتبع تلك القرارات ، اجراءات ملموسة من قبل الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، المطلوب منها معاونة اللاجئيين . لقد عرضنا أمام هذه الجمعية موقف هايتي بالنسبة لبعض الموضوعات المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة ، وليس من العجيب ، أن نولي أهمية خاصة لمشاكل التنمية ، فانها مازالت وستبقى لمدة طويلة مسؤولة عن انعدام التوازن الذي يعاني منه العالم .

ان التوصيات التي سوف نقدمها في هذا المجال ، تشمل ظروف معيشة جديدة بالانسان ومخاوفه وآماله ، وبالتالي التغييرات الجذرية التي يجب أن تتحقق .

وسعيا الى السعادة والى العدالة لصالح كل فرد ولحقه في أن يعيش حرا دون خوف ، فان ذلك هو ما يفرضه مصير الانسان وبالتالي فان على كل منا وعلينا جميعا ، أن نتبع هذه المتطلبات لكي يسود السلام والعدالة هذه الأرض ، وحتى لا يعاني الانسان أو يموت في كمبوتشيا أو افغانستان أو الشرق الأوسط أو الجنوب الافريقي أو في أى مكان آخر في العالم .

ونحن نعرب لكم عن ألييب تمنياتنا بأن تحقق هذه الدورة للانسان نتائج سريمة ، وأن تمنحه على الأقل أسباب الأمل في المستقبل .

السيد سيريتو كالديرون (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : انه لشرف عظيم أن أمثل

دولتي أمام هذه الجمعية الموقرة ، وأود أن أضع أمامكم آراء حكومة بلادى ، حكومة التعمير الوطنى لجمهورية بوليفيا ، تحت زعامة الجنرال لويس غارسيا ميذا .

الا انني قبل أن أفعل ذلك ، أود أن أشير الى انتخاب المندوب الدائم لجمهورية المانيا الاتحادية السفير روديفر فون فيشمار ، كرئيس للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد بوليفيا يعلم تمام العلم ويقدر تمام التقدير شخصية وقدرة السفير فون فيشمار . اننا نعرف تفانيه واسهامه الدائب والفعال في السعي وراء حلول للمشاكل التي تصيب شعوب العالم . كما أننا نود أن نعرب عن امتناننا للرئيس السابق للدورة السابقة السيد السفير سليم أحمد سليم . ان قدرته ومهارته الدبلوماسية الفائقة قد مكنته من القيام بأعمال مثمرة وفعالة . ونود أيضا أن نؤكد على اعترافنا بأعمال السيد كورت فالدهايم الأمين العام الذي واصل جهوده الديناميكية والفعالة للوساطة . ومما لا يمكن انكاره انه لم يتوان مطلقا في اتخاذ المبادرات أو اجراء المفاوضات التي يمكن بقدرته وخبرته فيها أن يفتح الطريق أمام اسهام ايجابي لتحقيق حلول سلمية .

ان منظمنا قد رحبت ترحيبا حارا بزمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، والدولتين الجديدتين اللتين انضمتا للأمم المتحدة مؤكدين بذلك عالميتها . وان وفد بلادى ليسره أن يرحب بالأعضاء الجدد في هذه المنظمة .

والآن ، أود أن أزجي تحية حارة لتاريخ الشعبين الشقيقين بوليفيا وبيرو . انها المرة الثانية التي تدعى فيها بوليفيا للتحدث أمام هذه الجمعية العامة في لحظة حاسمة من تاريخ هاتين الدولتين . وبالأمس فقد أشرنا الى تضحية الأدميرال دون مجويل جراو على جسر السفينة الحربية " هاسكار" . ان شخصية الأدميرال جراو تحلى بالحب والاحترام من جانب شعب بوليفيا . ان غزواته المجيدة وقيامه بمعركة غير متكافئة على ساحل أنجاموس مدافعا عن جزء من ساحل بوليفيا ، يعتبر رمزا لا يمكن لشعب بوليفيا أن ينساه أبدا .

ان دولتي وهي دولة غير ساحلية في منتصف امريكا الجنوبية وذات طبيعة جغرافية متنوعة ، تعتبر تحديا للابداع الخلاق للانسان . ان لها تاريخا يتسم بالقلقل والبطولة . وبيسودو أن جغرافيتها الغامضة والمتغيرة قد انعكست في أمة صغيرة ولكنها تزعمو بنفسها وتصمم على التغلب على الكوارث التي يخبئها لها القدر .

ان تاريخها المضطرب لا يرجع فقط الى أنها دولة فتية تمر بتجربة شاقة . ان التدخل الأجنبي كان عاملا رئيسيا في اعاققة ثورة بوليفيا عن أن تكون دولة ناجحة وعادلة وحررة .

وقد شاهدنا أخيراً تغييراً عميقاً في النضال الداخلي . ان الحكومة تحت قيادة الجنرال لويس غارسيا ميزا ، قد نشأت بعد استقالة الرئيس السابق ليديا جولير . وفي موقف يرثى له ومسع ما كان سائداً من تدمير ، فان رئيس الدولة حينذاك قد سلم منصبه الى رئيس القوات المسلحة . ولم يكن ذلك انقلاباً ، بل بالأحرى كان انتقالاً عسيراً من حالة الفوضى التي وجدت الجمهورية نفسها فيها ، الى حالة من النظام والحرية التي ينشدها الشعب البوليفي بأسره .

ان الأحداث قد شوّهت عمداً ، كما ان التمييز في المعاملة في دولتنا قد أوضح لنا كيف يمكن لمبادئ العدالة والمساواة أن تشوه وفقاً للمصالح الخاصة ، ولكن هذا لا يثير روعنا . اننا على اقتناع بعدالة قضيتنا ، وقد تصرفنا بوحى من القومية الخالصة والعميقة .

ان شعبي لشاهد على أننا نعمل في حكمة وتسامح كبيرين ، وأن ثلاث انتخابات قد أوضحت ما كان هناك من خداع وغش بفعل عوامل خارجية حاولت أن تمهد الطريق للمفامرين والغوغاة .

وهذا هو السبب الذي من أجله كان الشعب سعيدا بقبول السلطة التي أقيمت وبالتأييد الطوعي لمهمة التعمير القومي .

ان شعب بوليفيا قد أرسى مبادئ الديمقراطية على أسس عميقة . ان دولة تقوم حياتها على مثل تلك المثل لا يمكن أن يحل محلها مجرد اجراء انتخابات زائفة ، لأن الديمقراطية أكثر من ذلك بكثير . انها المصالح المشتركة والمتلاقية ، واحترام الأغلبية والأقليات على حد سواء . انها الحكم القانوني ، انها الشعب وقد نظم صفوفه للاضطلاع بمشروعات كبرى . انها العمق المنسق للكيان الاجتماعي بأسره من أجل تحقيق مناخ يسوده السلام والعدالة والحرية .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية بما تتميز به من خصائص تسمح باندماج مصالح دولة تضم عناصر متباينة وعادات ولغات مختلفة وأجواء مختلفة تماما . ان شعب بوليفيا كان عليه أن يبذل الجهود ، وهو يفعل ذلك فعلا من أجل خلق ذلك النموذج الديمقراطي الذي يتسم بالعدالة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتضامن التام واحترام مصالح جميع الأطراف ، وكذلك انتهاج مفهوم ينسرب بجذوره في ذلك التصميم الذي لا يتزعزع على تحقيق الكرامة للإنسان وضمان الاحترام لروحه ومستقبله ، وحتى يكفل لكل فرد حقه في الحرية والعدالة والتعليم والمزايا المترتبة على الثقافة والعمل والأجر العادل . وخلاصة القول ، انها مهمة تسمح للفرد بأن يدعم ذاته وينهض بالظروف التي يعيش تحت لوائها .

ولحماية هذه الحريات الأساسية للبشر ، ينبغي أن نعمل في اطار قانون حتى لا تطغى أقلية وتعرض للخطر مستقبل الآخرين وتنتهج مسلكا متسلطا غريبا على مشاعر الأمة .

ان بوليفيا كانت بحاجة لتدخل صارخ . ويبدو أن هناك تأييدا للأقليات مهما كان حجمها عندما تحاول تحقيق السلطة العامة وتقف موقف المبراليين وتتلقى المعونة من ذوي المصالح المختلفة وتشوه وتسيء تفسير الأحداث محاولة بذلك الحفاظ على السلطة لنفسها .

ان حكومة بوليفيا تأمل في أن تضي في تصميمها على الالتزام بالتسامح وأن تعيش في سلام مع جميع دول العالم ، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته الشهيرة . ولكن هناك بعض الأفعال تعود بعقارب الساعة الى الوراء في محاولة لاهياء الأفران الاستعمارية التي خيل لنا انها قد تلاشت الى الأبد .

ان المهام المناطة بالقوات المسلحة في بوليفيا لملء الفراغ الذى نشأ عن الفساد والفسح والقتل وذبور الانشقاق التي يبثها المتطرفون ، هي محاولة الوفاء بالاحتياجات الأساسية لاعادة تعمير هذه الأمة . وينبغي أن نضع دولتنا مرة أخرى على طريق التقدم ولا يمكن أن يتحقق ذلك الا باعادة اقامة ضمانات فردية وعدالة اجتماعية والقيام بحمل مثمر وخلاق وقبل كل شيء خلق وعي مدني جديد يعيد لشعب بوليفيا ثقته في مستقبله .

وبالجهود والتضحيات ، فقد وصلنا الى مرحلة التعمير ، ومن ثم فان حكومة بوليفيا مصممة على تغيير الهياكل ، وقد بدأت في تحويل المؤسسات لتنمى للمواطنين ، مهما كان مستواهم الاجتماعي ، اسهاما تاما في ادارة المصالح العامة . والهدف هو تأمين نظام حياة يحافظ على القيم الديمقراطية للشعب . وفي هذا الصدد ، فقد قال رئيس بوليفيا :

” ان تدعيم التقاليد الثقافية والتاريخية لشعب بوليفيا ورغبته الدائمة في تحقيق التقدم الاجتماعي والتخيير ، ستكونان الأساس الذى سوف نبني عليه ديمقراطية وطنية بالمشاركة الشعبية . وفي اقامة هذا الواقع المؤسسي الجديد ، يجب أن يعرف العالم أن القوات المسلحة للدولة مع الشعب لا يمكن أن يتعرضا ثانية لانتخابات زائفة أو للتدخل الأجنبي الذى يهدد بالشلل سياستنا وحياتنا المؤسسية ” .

ان المهمة ضخمة ، والطريق الذى يتبع له هدف هو اقامة وطن حر وعادل ندى سيادة وآمال حقيقية في تحقيق مستقبل أفضل . وبالإضافة الى ذلك ، فان العمل المؤقت الذى تنطلع به القوات المسلحة في بوليفيا ، يهدف الى اقامة ديمقراطية حقيقية ، وليست شكلية ، كما يهدف الى المشاركة الفعالة والفعلية لشعب بوليفيا في بناء مصيره بنظام أحزاب يضمن احترام تعدد العقائد .

ان فشل التجارب شبه الديمقراطية ، قد خلق فقط انعداما في الاستقرار المؤسسي واحباطا داخليا وانعداما في السمعة في الخارج وفي الثقة في امكانياتنا كأمة حرة وحديثة ذات سيادة . واننا لعازمون على خلق نمط سياسي يتفق وسمات أمة بوليفيا ، كذلك فان عزمنا حاسم على عدم قبول التدخل في شؤوننا أو المنحوظ الخارجية . وانه لمن دواعي فخر البوليفيين أن يتحكموا في مصائرهم وهذا هو ما تفعله حكومة اعادة البناء الوطني . ان مواقف امبريالية واستعمارية جديدة لن تعرقل هذا التصميم الحاسم من جانبنا . ان الشعوب مهما كان صغرهما عندما تتبع طرقا عادلة لا بد وأن تنتهي بالنصر .

وهكذا فان بوليفيا لن توقف سيرتها نحو مستقبل من السعادة . وفي هذه الأوقات التي تعيشها البلاد ورغم الافتراءات المنظمة التي تهاجم بها حكومتنا ، فاننا نتخذ خطوات ايجابية نحو اعادة تنظيم البلاد . ان مفهوم التعمير الوطني ليس مجرد وعد أو هدف عارض ، ولكنه ضرورة تاريخية ليعود للبلاد الشعور الجماعي والفخر بالمشاركة المباشرة في حياة الأمة . ولحسن الحظ فان كثيرا من الدول الهامة في العالم قد استطاعت أن تفهم الارادة الشعبية الشاملة للشعب البوليفي وتنحياتنا واهتماماته وقراره بالحكم الذاتي السليم لمتابعة الطريق المرسوم لنا والمؤدى الى مستقبلنا واننا نوجه لها تحيتنا ، لأنها بذلك تفسر أعلى مبادئ التعايش السلمي الدولي تفسيراً صحيحاً .

وما كان ينبغي أن أنيف شيئاً الى ما سبق أن قلته ، الا أن الاتهامات المتكررة ، وكلها زائف ومن جانب واحد ، تعتبر انتهاكاً لحقوق الانسان وللاتفاقيات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية التي تنظم أسلوب التعايش في المجتمعات المتحضرة ، وكل ذلك يرغمني على أن أحدد بعض المواقف التي حدثت في وطني ، وأن أعرض في هذا الصدد تفكير حكومة بلادي . ولكن قبل ذلك لابد أن نعترف ، اننا كنا لا نريد التعرض لخطر التحول الى سدج أو أن نستمر في التعرض للإعلام الكاذب ، بأن في حياة الشعوب أوقات اضطراب وتحول تجعل من المستحيل الاحتفاظ بالنظام ، ولذلك فمن أجل استعادته فانه من الضروري وضع حد للعنف والفوضى من خلال ممارسة السلطة . وعلاوة على ذلك ، فاننا نعترف انه من السهل جدا في مجال حقوق الانسان أن نتقصد وأن نطالب بأشياء حتى عندما يكون هؤلاء الناقدون مذنبين بانتهاك هذه الحقوق . ولكن هذا الخطأ الذي يستغل بشكل خبيث في كثير من الأحيان يجب ألا يستخدم كستار من الدخان للتملص من المسؤوليات بالنسبة للمسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، ولا يمكن السماح بذلك . ان الارادة السياسية للشعب هي أن يعيش في ظل القانون بحيث تؤدي الأعمال الى خدمة أغراض القانون . وحسب قول بوليفي عظيم ، فان هذه هي الخدمة الوحيدة التي لا تشين الانسان .

لا يجب أن نعيش ضحايا للذيف والخذاع . ان الهدف الذى دعا القوات المسلحة الى تسلّم زمام مسؤولية الأمة هو التصحيح الكامل للديمقراطية الزائفة وللفوضى . ولا يمكننا أن نقع في الخطأ نفسه لأننا نعرف أنه لا يؤدي الى شيء ايجابي أو دائم في البلد .

ان بوليفيا مصرة على أن تلعب الدور الحقيقي في الحياة الدولية ، الذى يفرضه عليها تاريخها وموقعها الجغرافي . ان هذا الموقع الاستثنائي يحولها الى قطعة هامة من امريكا اللاتينية تبحث الآن عن تنمية شخصيتها الموحدة . ان الوضع الجغرافي السياسي لبوليفيا يعطيها وزنا مضاعفاً في علاقتها بخمس بلدان في امريكا اللاتينية وتحولت بذلك الى مجال تلتقي فيه مصالح الدول المتجاورة ، ويعطي مغزى واضحاً لما يقال منذ سنوات طويلة من أن بوليفيا هي أرض للاتصال . كذلك فان بلادى من ضمن الدول التي تريد دعم الوحدة الوطنية عن طريق اقامة نمط سياسي واقتصادي واجتماعي يتفق وسماتها وخصائصها دون تدخل خارجي ودون أيديولوجيات تشوّه من تطلعات ومشاعر شعوب امريكا اللاتينية .

ان الوطنية التي تمارسها حكومة اعادة البناء الوطني ليست بعيدة عن القومية الناشئة في امريكا اللاتينية ، والتي تعبر عن نفسها من خلال علييات الاندماج . ان حكومة اعادة البناء الوطني تتبع سياسة اندماجية محددة وتعتبر أن الاختلافات السياسية لا يجب أن تعرقل آفاق الوحدة القارية — لأنها وقتية — ان بوليفيا تحاول اتباع خط استقلالي في الشؤون الدولية يقوم فقط على أساس المصالح الدائمة للجمهورية .

ومن جانب آخر فاننا نعيد تأكيد تمسكنا الكامل بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبشكل خاص مبدأ المساواة القانونية بين الدول ، واحترام حق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى والتعاون الدولي والعمل الحاسم حفاظاً على السلم والأمن الدوليين مما يشجع قيام علاقات الصداقة التي لا غنى عنها بين الأمم من أجل تعايش سلمي ومتحضر . ان موقف حكومتي فيما يتعلق بالسياسة الدولية محدد في الكلمة الأخيرة التي ألقاها رئيس بوليفيا الجنرال لويس غارسيا ميذا :

” ان حكومة اعادة البناء الوطني يكرر التزامه بتنفيذ الاتفاقيات الدولية واحتفاظه بعلاقات مع كل بلدان العالم في ظل الاحترام المتبادل لتعدد الأيديولوجيات وحق الشعوب في تقرير المصير وسيادة الدول ” .

ان موقفنا مناهض للاستعمار وغير منحاز وهو موقف تضامن مع البلدان المستقلة من العالم وموقف رفض لكل أشكال التفرقة العنصرية . ان حكومة اعادة البناء الوطني لا تتمسك فقط بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وانما تنوى اعطاء محتوى حقيقي على أساس اجتماعي لمبادئه التي لا يمكن أن تكون مجرد صيغ للضغط الدولي . وفيما يتعلق بنا فان هذه المبادئ يجب أن تؤمن للبشر وللشعوب حقهم في ألا يكونوا ضحية الاستغلال ، ذلك الحق الذي يعطيهم القدرة على التغلب على اليأس والتخلف .

وبدون الاضرار بكيفية الحفاظ على أفضل العلاقات مع الدول الغربية وبشكل خاص مع دول هذه القارة ، فان حكومة اعادة البناء الوطني للقوات المسلحة تهتم بتدعيم العلاقات مع البلدان الاشتراكية ، مستفيدة من تجربتها في التطور من مستويات تخلف مشابهة ، وذلك بصرف النظر عن المواقف السياسية والأيدولوجية .

كذلك فان حكومة اعادة البناء الوطني مهمة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتورى أن الاندماج القارى وسيلة لتحرير شعوبنا وليس أداة لاستمرار ديمقراطية التبعية الزائفة .

اننا نبرز الدور الجغرافي السياسي لوطننا في تأثيره المتعدد الجوانب على كل الأقاليم ، وما دونها في اطار التعدد السياسي الذى يشكل مبدأ مكرسا للتعايش الدولي . وفي موقفنا الاندماجي ، فان منطقة الانديز ذات اهتمام بالغ بالنسبة اليها ان تقع فيها بوليفيا ، وكذلك حوض نهري بلاتا والامازون ومنطقة المحيط الهادى التي تشارك فيها تاريخيا وطبيعيا بشكل لا انفصام فيه . وفي هذا الاطار نعيد تأكيد سياسة بوليفيا التي لا تتغير والتي يتمسك بها الشعب كله ان أنه يريد اصلاح ظلم سابق ، ويعيد وصول وطنه الى البحر .

لقد شاركت في ذلك دول امريكا عندما وافقت في الدورة التاسعة للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية على القرار ٢٦٤ الذى يعطي لبوليفيا التضامن القارى ويدعو الى بدء التفاوض لوصول بلادنا بشكل سيادى الى المحيط الهادى .

لذلك ، أود في هذا الاجتماع الشامل أن أحيي ، وأن أعبر عن امتناني لأشقائنا في النظام الامريكى وأن أعبر عن أملنا في أن تستمر الجهود بقوة أكثر بما يحقق العدالة الدولية . ان الأيام الجارية تشير مرة اخرى الى منطقة مليئة بالتوترات ، هي منطقة الشرق الأوسط .

ان التأثير الحاسم لموارد الطاقة على الاقتصاد العالمي قد أدى الى مجابهات تعاكس التعايش السلي واتفق المصالح بهدف واضح هو استمرار التبعية .

ان بوليفيا التي ظلت مواردنا الطبيعية موضعاً لاستغلال طويل لأرباح طائلة من جانب واحد ، تعتبر أنه من الضروري ضمان احترام مصالح الشعوب التي خلقت بمواردها الأولية ثروات الدول الأقوى .

وهكذا فاننا سوف نتحاشى كراهيات وأخطارا أكبر وتهديدات يمكن أن تؤثر في دعائم المجتمع الحالي . ان الموقف في الشرق الأوسط يتصل كذلك بضرورة تحقيق تعايش سلمي على أساس معروف جيدا تؤيده بوليفيا وهو ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني وحق اسرائيل في أن تؤمن استمرارها كأمة ذات سيادة .

وفي هذا الاطار . فاننا نجد اقتناعنا بأن الحوار المتحضر يجب أن يكون الأداة للتغلب على المصاعب التي يواجهها الشرق الأوسط .

وفي لحظات يشهد العالم فيها مجابهة عسكرية مؤلمة بين شعبين ، فان بوليفيا تعيد تأكيد تمسكها بالسبل السلمية وتطلب الى الأمم المتحدة العمل الحاسم والسريع لوضع حد لهذا النزاع المأساوى .

ان بوليفيا من ناحية تعبر عن تضامنها مع معاناة تلك الشعوب التي في منازعاتها الاقليمية — مدفوعة بمراكز الهيمنة — تشكل عبئا كبيرا على السلم العالمي .

ان الجوع والجهل وفي عبارة واحدة ، البؤس العام ، يولد توترات أشد خطورة من التهديد النووى وسباق التسلح والعنصرية المتعصبة . ان عدم المساواة يجب أن يكون موضع اهتمام الانسانية التي تنتهك الآن برفاهية القلة ، في مواجهة أغلبية تتوق الى حياة أفضل . وهو تحد يجب أن نتصدى له بجرأة وحزم ، لأن العدالة تتطلب ذلك .

وفي مفهومنا للتنمية ، فان العنصر الاساسي هو تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي للقضاء على علاقات التبعية التي تحاول بعض الدول الحفاظ عليها .
لقد اثبتت الأزمة التي يعيشها المجتمع الدولي بشكل حاسم ان النظام الاقتصادي الدولي الحالي قد أصبح نظاما باليا . ان من نتائج هذه الأزمة الاضرار بشكل خاص ببلدان العالم الثالث مما يزيد من تفاقم مشكلات التخلف التي تواجهها هذه الأمم . وبالنظر الى هذا الموقف المؤلم ، نجد أنه من الضروري اتخاذ عدد من الاعمال الدولية المتفق عليها في داخل الأمم المتحدة للعمل على إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي ١٩٧٤ في نفس هذا المحفل ، قام المجتمع الدولي برؤية تاريخية بالاعلان عن عزمه رسميا بالعمل بشكل عاجل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . واليوم أكثر من أى وقت مضى فان شعوب العالم الثالث ، تلك الشعوب التي تتألم قد وعدت حقها في التوصل الى ظروف معيشية تتفق وكرامة الانسانية ان من يعيشون في ظروف ممتازة نتيجة للنظام الحالي يجب الا ينكروا عليهم هذا الحق .
ان بوليفيا تعترف وتؤيد ، كأدوات أساسية لهذا النظام الجديد ، الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية ، والمفاوضات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي والتعاون فيما بين البلدان النامية .

ولأسف فبعد ست سنوات من ذلك الاعلان ، وبعد جهود تمهيدية كبيرة شهد المجتمع الدولي مؤخرا فشل جديد للتعاون الدولي ، ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتوصل الى تحقيق اهدافها باعتماد الاستراتيجية الانمائية الجديدة وبدء المفاوضات العالمية .

ومع ذلك فان بلادى تعتبر ان من مسؤولية هذه الجمعية الموقرة التغلب على العراقيل ، لتأمين شيء حيوى ، ألا وهو اقامة مفهوم جديد من التعاون الدولي .
ونحن البلدان النامية قررنا ان نبذل جهدا مشتركا لاقامة نظام من التعاون فيما بين شعوبنا ، حتى نعطي محتوى جديد لروح التضامن فيما بين دول العالم الثالث .

وفي المجال المحدد للمواد الخام ، يجب ان نسجل انه رقم اعتماد المجتمع الدولي لمبادئ اساسية ، وقراره لأجهزة عملية ، فان بعض الدول قد استمرت في سعيها من جانب واحد ، في فمر

السوق الدولية باحتياطيها في تجارية من المعادن ، مثلما حدث بالنسبة الى القصدير ، وهو الأمر الذي يتسبب في حدوث اضرار اقتصادية بالنسبة للبلدان المنتجة .
 ان بوليفيا تقرر من جديد تمسكها بميثاق سان فرانسيسكو ، لقد استطاعت الأمم المتحدة ان تحقق تقدما في جهودها للحفاظ على السلام ، واستطاعت التغلب على الكثير من العقبات .
 وتفهم بوليفيا السلام على انه نتيجة للتضامن والتعاون ، وليس مجرد فيبة المجابها . ويجب الا نتحاشى فقط المنازعات الدولية ، بل يجب علينا ايضا ان نؤمن مستقبل السكان في كل قارة وفي كل بلد وفي كل قرية في العالم . ولا يمكننا ان نبرر الاستمرار في جهودنا من أجل القضاء على العنف الجماعي ، دون ان نناضل من أجل ان نجتث من على وجه الأرض عدم التفاهم وانتهاك كرامة الانسان وحرية . وبدون حرية لا يمكن ان يكون هناك ضمان للعدالة .
 لقد عبرت عن رأى أمة تواجه قدرها بشجاعة تترجم في قرار بناء بلد يثريه العمل ، ويحترم لممارسته العدالة ، وتحمله الثقافة ، ويزداد سموه لايمانه بتضامن البشرية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الآن الى آخر المتحدثين في المناقشة العامة لبعده ظهر اليوم .
 وأعطي الكلمة الآن لأولئك الممثلين الذين طلبوا السماح لهم بأخذ الكلمة ممارسة لحقوقهم في الرد .

السيد انتوني بارسونز (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : انني أمارس حق وفد بلادي في الرد بالنسبة الى بعض الملاحظات التي تم الادلاء بها بشأن بليز من جانب وزير خارجية فواتيمالا في بيانه امام الجمعية العامة يوم الاثنين الماضي .
 ان رأى حكومة بلادي بشأن بليز معروف تماما ، وقد كررته مرارا وتكرارا في هذه الجمعية . لقد كان رأى حكومتي باستمرار ، ان شعب بليز ينبغي مثله مثل كثير من الاقاليم التي كانت بريطانيا تحتلها سابقا ان يتمتع بحق تقرير المصير دون أى تهديد أو عائق من الخارج . ان حكومة المملكة المتحدة سوف تواصل بذل كل جهد من أجل التوصل الى حل تفاوضي لهذه المشكلة . وقد رحبنا بالنص على ذلك في قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٣٨ . ومما لا شك فيه أنه سوف تكون هناك جولة

جديدة من المفاوضات في نيويورك في الاسبوع القادم لهذا الهدف . ولكن شعب بلير لا يمكن أن يمنع الى ما لا نهاية من ممارسة حق تنادى به حكومة بلادى وهذه الجمعية ، دوما ، ونص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

السيد بن هيمه (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : منذ بداية مناقشات الجمعية العامة تناولت الأغلبية الساحقة للسادة المندوبين اكثر المسائل اشتعالا في المجتمع الدولي ، باحساس بالمسؤولية من شأنه أن يعطي للمنظمة أسبابا حقيقية تدعوها الى الشعور بالرضا . ولكن للأسف ، قام بعض المتحدثين الآخرين بعمليات مزايدات بلافية على حساب الحجج القوية . انهم يزيفون الحقائق ويتهمون الآخرين . وكانت بلادى موضع بعض هذه الاتهامات بشأن المسألة التي يطلقون عليها اسم الصحراء الغربية . ان رئيس وفد نيكاراغوا ووفد سيشل بصفة خاصة قد جاءا هنا ليمارسا مهارتهما كمرتزقة للكلمة . الأول باسم مخططات هدامة وشيرة للقتل ، والثاني باسم مثالية مستوحاة من مكان آخر . ان وفد بلادى يغفر له فروره لأنه شاب وتنقصه الخبرة . اما بالنسبة الى مندوب أوفندا فقد تغنى صباح اليوم بالحرية والديمقراطية في بلاده . ولكن هذه البلافة لا تخدعنا على الاطلاق . لقد طالب بحق تقرير المصير لشعب فير موجود ، وهو في نفس الوقت يفرض الصمت والقمع على شعب أوفندا ، بمساعدة وحدات جيش اجنبي يتمركز في عاصمته ويدعي أن ذلك بارادة السكان . ان ممثل أوفندا يطالب باسم حكومته بالحصول على معونة فذائية من أجل ضحايا المجاعة في بلاده ، ولكنه يلتزم الصمت بشأن سرقة هذه المعونة لصالح شرذمة من المحتكرين المنحرفين . ان السيد مندوب أوفندا كان من الافضل له ان يهتم بمشكلات شعبه بدلا من ان يخلع برقع الحياء ، وان يعطي دروسا لدول ليست بحاجة اليها .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠ / ١٨